النهج الديمقراطي

ⴰⵀⵔⵉⴷ ⴰⴷⵉⵎⵓⴽⵔⴰⵜⵉ

| العدد : 677 | من 19 الى 25 نونبر 2026 | الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل خميس | المدير المسؤول: جمال براجع | مدير النشر : الحسين بوسحابي | رئيس التحرير: التيتي الحبيب





■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

بناء جبهة الطبقات الشعبية كضرورة للتغيير الوطني الديمقراطي الشعبي



07 08 09

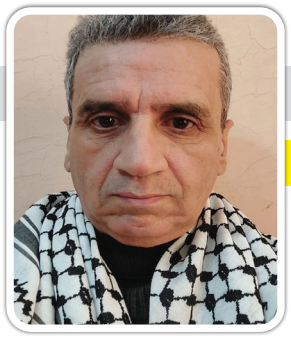

عبد الحفيظ إسلامي:

ضيف العدد

تحتاج هذه «الجبهة الديمقراطية» وكل أشكال الجبهات الأخرى إلى الشجاعة السياسية مدخلها أولا: القطع على الرهان أن التغيير سيتم مع المخزن، بل ضده، وثانيا: إطلاق مبادرات استراتيجية من أجل الديمقراطية الشعبية لبلادنا غير مكبلة بالتناقضات والاختلافات والتقديرات والمشاكل اليومية والظرفية لمكونات الجبهات.

15

من يصنع وعي اليسار؟

أزمة المثقف والثقافة داخل الأحزاب التقدمية

12

كلمة العدد:

اختيارات الكتلة الطبقية السائدة ودولتها هي سبب آفة الغلاء

للغلاء عدة أسباب يتمظهر من خلالها في عدة حالات ملموسة. ولذلك يسهل على الحاكمين وخبرائهم الاقتصاديين تبريره وإلقاء مسؤوليته على جهات في الحقيقة، لا جمل ولا ناقة لها في الموضوع: فتارة يرجعون السبب إلى اختلال الميزان بين العرض والطلب في السوق، وتارة إلى الظروف المناخية، أو تقلبات الوضع الدولي والجهوي. كل تلك عوامل تساهم إلى هذا الحد او ذاك في تفاقم الغلاء، لكنها ليست هي الأسباب الجوهرية في الغلاء. بل إن تلك العوامل نفسها ليست بدورها إلا نتائج لعوامل وأسباب اخرى غالبا ما يسعى خبراء البرجوازية إلى التغطية عليها وحتى إنكارها.

تعيش الطبقة العاملة المغربية اليوم ومعها بقية الطبقات الاجتماعية الفقيرة وحتى الفئات الاجتماعية الوسطى في السلم الاجتماعي حالة تفاقم الغلاء بشكل باتت معه القدرة الشرائية لهذه الطبقات الاجتماعية لا تكفي لتغطية الحاجيات الأساسية للعيش في حدوده الدنيا. بات الجوع يتمحق العديد من الأسر وتفشت الأمراض العضوية والنفسية، وانتشرت ظاهرة التسول بمختلف أشكالها في الشوارع والأسواق... إن الغلاء هو الطرف البارز في التناقض القائم مع القدرة الشرائية للمواطنين. إن الغلاء هو المؤشر الذي يبين درجة الاستغلال والنهب المسلط على كل فرد من الطبقات الاجتماعية بما فيها الفئات الوسطى. بهذا يتكشف لنا السبب الجوهري لمعضلة الغلاء باعتبارها ظاهرة اجتماعية ناتجة عن اختلال العلاقة بين الكتلة الطبقة السائدة المكونة من البرجوازية الكبيرة الاحتكارية وملاك الأراضي الكبار؛ هذه الكتلة التي تضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية لرعاية مصالحها وتنمية أرباحها بعلاقة مندمجة مع الرأسمال الامبريالي والصهيوني.

فما العمل من أجل مواجهة الغلاء؟

أول مهمة لمواجهة الغلاء تتمثل في تنظيم صفوف المتضررين وتشبيك احتجاجاتهم لتصبح هذه المواجهة شأنا شعبيا جماهيريا. لقد ارتكبت الحركة التقدمية والقوى الديمقراطية خطأ فادحا لما أطلقت مبادرات نضالية حول الغلاء لكنها كانت معزولة عن أوسع الجماهير الشعبية. لقد اعتقدت هذه القوى بأن الأمر سهل للغاية، يكفي إطلاق المبادرة وستتبعها الجماهير الغفيرة. فكانت نتيجة ذلك، تنظيم وقفات صغيرة جدا ترفع فيها الشعارات المنددة بالغلاء، لكن الجمهور الواسع من المارة يسمع الشعارات فيواصل سيره لقضاء أغراضه الخاصة من دون أن يكلف نفسه الوقوف أو المشاركة في ترديد الشعارات ورفع صوت الاحتجاج.

على القوى المناضلة الالتحام بالمتضررين وفتح الحوار المباشر والمقنع مع ساكنة الأحياء الشعبية وفي الاحياء الصناعية وعلى صفحات التواصل الاجتماعي. يجب إشراك الاغلبية الساحقة والإنصات إلى رأيها والعمل على بلورة البرنامج المطلبي الملموس والعمل على وضع خطة النضال ضد الغلاء ابتداء من المطالب وصولا لطريقة التعبير عن تلك المطالب وخطة حشد القوى في الحي والقرية والمدينة حتى تنخرط أوسع الجماهير المتضررة في حركة جماهيرية تواجه الغلاء بكل أنواعه وتطالب المسؤولين المباشرين وغير المباشرين بالحوار والاستجابة لكل المطالب.

واجب القوى المناضلة هو تنظيم صفوفها وخلق كافة الأشكال التنظيمية لكي تساعد أوسع الجماهير على الانخراط التام والملموس في مثل هذه الحركة النضالية. ساعتها ستجد الدولة نفسها أمام كرة الثلج التي تكبر بسرعة، لأن الجميع يعاني من نار الغلاء وانتشار الفقر والهشاشة وسيفرض على الدولة مراجعة سياساتها واختياراتها التي أوصلت أوسع جماهير شعبنا للإفلاس والفقر والجوع.

السحب: Anteprima | annahjad@gmail.com | www.annahjaddimocrati.org

> عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء > الهاتف: 0668671174 > ملف الصحافة : 6 ص 1995 > رقم الايداع القانوني: 1995 /104

لجنة كل الحقيق حول الشهيد عبد اللطيف زروال

بيان الذكرى 52 لاستشهاد المناضل عبد اللطيف زروال

تحل اليوم، السبت 14 نونبر 2026، الذكرى الثانية والخمسون لاغتيال الشهيد عبد اللطيف زروال، المناضل القيادي في منظمة إلى الأمام؛ بعد اختطافه من طرف الفرقة الوطنية للشرطة القضائية تحت إمرة الجلاد قدور اليوسفي يوم 05 نونبر 1974 بمدينة الدار البيضاء، في إطار حملة مسعورة من الاعتقالات شملت عددا كبيرا من أطر الحركة التقدمية المغربية عامة، والحركة الماركسية اللينينية خاصة. تم حملهم للمعتقل السري درب مولاي الشريف بالحي المحمدي بالدار البيضاء، أين أذاقهم الجلادون كل أصناف التعذيب الهمجي على يد مسؤولي الفرقة الوطنية للشرطة القضائية وعلى رأسها المجرم قدور اليوسفي ومجموعة من زبانيته. وهو ما أدى إلى استشهاده تحت التعذيب يوم 14 نونبر 1974، وعمره لا يتجاوز 23 ربيعا. فعمل المجرمون القتلة على حمله لمستشفى ابن سينا بالرباط، و تقييده بسجلات المستشفى تحت اسم مزور ، في تواطؤ إجرامي مكشوف من الإدارة بمعية بعض الأطباء للتستر على هذه الجريمة الشنعاء، وسلمت إدارة المستشفى للشرطة شهادة طبية مزورة تشهد بأن الوفاة كانت طبيعية عادية.

ولقد ظلت عائلة الشهيد، وعلى رأسها والده الفقيد الحاج عبد القادر زروال، تناضل ن أجل الوصول إلى الحقيقة في قضية اختطاف وتعذيب واغتيال ابنها. إذ لا بد ان يسجل التاريخ ان الفقيد الحاج عبد القادر لم يدخر أي جهد ولم يلن أبدا، سواء أمام الاعتقالات التي تعرض لها، والتهديد المخزني، أو أمام الإغراءات البائسة والأكاذيب اليائسة لهيأة الإنصاف والمصالحة والمجلس الاستشاري/ الوطني لحقوق الإنسان،

ولقد سلكت العائلة في نضالها كل السبل، مسنودة في ذلك بمحاميها، فقيد الحركة الحقوقية الأستاذ عبد الرحيم برادة، ووجهت منذ تاريخ اختطاف الشهيد عدة مراسلات لكل الجهات: النيابة العامة ورئاسة محكمة الاستئناف بالدار البيضاء ووزير العدل بتاريخ 27 يونيو 1975، ثم الوزارة الأولى بتاريخ 24/08/2010، فوزارة الداخلية بتاريخ 30/08/2010، ووزارة العدل بتاريخ 26/08/2010، والمجلس الاستشاري/الوطني لحقوق الإنسان بتاريخ 6/12/2010. إلا أن أيا من هذه الجهات لم تتوفر لديها الإرادة ولا الشجاعة كي تجيب على الرسائل التي وُجّهت لها. كما أن لجنة الحقيقة،

كما رفعت شكاية مباشرة لدى القضاء في مواجهة المجرمين المتورطين في الجرائم العديدة المرتكبة في حق الشهيد، والمذكورة أسماء البعض منهم في محضر الفرقة الوطنية للشرطة القضائية مؤرخ بيوم استشهاده، وعلى رأسهم قدور اليوسفي وبوبكر الحسوني وغيرهما. وذلك بدعم ومؤازرة من ثلة من المحامين الشرفاء يتقدمهم الأستاذ النقيب عبد الرحمن بنعمرو والأستاذ النقيب عبد الرحيم الجامعي والأستاذ أحمد آيت بناصر والأستاذ محمد صدقو.

إلا أن الدولة بقيت مصرة على توفير الحماية والرعاية والإفلات التام من العقاب لهؤلاء المجرمين الذين أشرفوا على ما لا يقل عن ثمان جرائم في القضية وهي: الاختطاف، وتعذيب المختطف، واستعمال التعذيب في ارتكاب جناية، والتسبب العمدي في القتل، وعدم التبليغ عن ارتكاب جريمة، وإخفاء الجثة، والتزوير، واستعمال الوثائق المزورة. فقررت محكمة الاستئناف بالرباط في البداية رفض الشكاية، مما اضطر دفاع العائلة التوجه لمحكمة النقض، التي لم تجد بدا من النطق، ولمرتين، بالنقض الجزئي لقرار الرفض لمحكمة الاستئناف معتبرة جريمة إخفاء الجثة لا يطالها التقادم، فأحالت الملف من جديد أمام أنظار محكمة الاستئناف بالرباط، كما قامت «لجنة كل الحقيقة حول مصير الشهيد عبد للطيف زروال» يوم 14 نونبر من سنة 2024 بتنظيم وقفة احتجاجية أمام قصر العدالة بالرباط وتسليم رسالة موجهة للسيد الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بالرباط، تم التأشير عليها من مسؤول في ذات المحكمة واعدا اللجنة بالنظر فيها في الأسابيع التي تلي. إلا أن شيئا من ذلك لم يتم، واستمر القضاء المغربي يتلكأ لحد اليوم في إصدار الأمر بفتح تحقيق جدي ونزيه مع المجرمين، يفضي إلى الكشف عن الحقيقة في هذا الملف ومعاقبة المتورطين فيه بما ينصف عائلة الشهيد ورفاقه وذاكرة الشعب المغربي.

وإضافة إلى كل هذا، ونظرا لعدم جدية القضاء المغربي، لجأت لجنة كل الحقيقة حول مصير الشهيد عبد اللطيف زروال إلى توجيه مراسلة في الموضوع لفريق الأمم المتحدة المكلف بقضايا الاختفاء القسري أو غير الطوعي، الذي تدارسها وخصها باعتباره في دورته 117 المقامة بسراييفو من 11 إلى 15 فبراير 2019؛ ثم أحالها على الدولة المغربية طالبا منها فتح تحقيق في القضية وإجلاء الحقيقة بخصوصها. إلا أن الدولة المغربية، وفي تحد واضح للقانون ولقرارات الفريق الأممي، مستمرة في تغطيتها على الجرائم السياسية التي مارستها أجهزتها في حق الشهيد عبد اللطيف زروال.

وفي هذه المناسبة، وأمام ما اصبح يطفو على السطح من وقاحة الجلادين، بعد أن اطمأنوا لحماية الدولة المخزنية لهم وتبييض ماضيهم الإجرامي، فإن لجنة كل الحقيقة حول مصير الشهيد عبد اللطيف زروال، تؤكد على ما يلي:

- إن النقض الجزئي لمحكمة النقض، وتأكيدها عليه للمرة الثانية، وقرار محكمة الاستئناف لا يستجيبان للمطلب الحقوقي كاملا بخصوص الكشف عن الحقيقة في كل الجرائم التي ارتكبت في حق الشهيد ومتابعة المتورطين فيها تفعيلا لمبدإ عدم الإفلات من العقاب في الجرائم السياسية؛
- إن استمرار القضاء المغربي في تهربه من فتح التحقيق مع المتورطين في جريمة اغتيال الشهيد عبد اللطيف زروال، والمذكورة أسماؤهم في شكاية العائلة، وعدم إجابة الدولة المغربية على مراسلة الفريق الأممي، ليعبر عن تواطؤ مفضوح مع الجرائم السياسية للأجهزة الأمنية؛ ويفضح عدم جدية الدولة في الاستجابة لمطالب الحركة الحقوقية وتفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في موضوع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛
- إدانتها للتصريحات الوقحة لاحد الجلادين داخل قبة البرلمان، وهو المعروف بإشرافه على تعذيب العديد من المناضلين المعتقلين، وذلك بسبب ما توفره الدولة له وللجلادين أمثاله من حماية وإفلات من العقاب. ومطالبتها بتقديمهم للمحاكمة بسبب الجرائم التي ارتكبوها في حق الشعب المغربي.
- مطالبتها، إلى جانب الحركة الحقوقية والديمقراطية وكافة القوى الحية ببلادنا، بوضع حد للاعتقال السياسي وممارسة التعذيب المستمر في بلادنا، والذي تفضحه التقارير الحقوقية الوطنية والدولية، وبضرورة الإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي والصحفيين ومناضلي الحركات الاحتجاجية ببلادنا، وإسقاط التهم والمتابعات في حقهم، وعلى رأسهم معتقلو حراك الريف ومعتقلو «جيل زد 212» والحركات الاحتجاجية بالمناطق الأخرى ومعتقلو الحركة الطلابية وحركة المعطلين، والصحافيون ونشطاء الفضاء الرقمي...
- دعوتها الحركة الديمقراطية والقوى الحية ببلادنا، أحزابا سياسية ومركزيات نقابية وجمعيات حقوقية ونسائية وشبيبية...، لتوحيد فعلها النضالي من أجل خلق ميزان قوى يفرض الوصول إلى الحقيقة كاملة في الجرائم السياسية ومساءلة مرتكبيها والمساهمة في حفظ الذاكرة؛ والنضال من أجل وضع حد لجرائم الاختطاف والتعذيب والاعتقال السياسي ببلادنا؛ وبناء الدولة الديمقراطية ومجتمع الكرامة والحرية والمساواة.

لجنة كل الحقيقة حول مصير الشهيد عبد اللطيف زروال
الرباط في 14 نونبر 2026

حزب النهج الديمقراطي العمالي يدين التغلغل الصهيوني والتعاون العسكري بين الكيان الصهيوني والنظام المغربي

يتابع المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بغضب شديد تطور العلاقات بين النظام المخزني والكيان الصهيوني الإبادي، والتي بلغت مستويات خطيرة أصبحت تهدد مصالح الشعب المغربي وأمن وسيادة البلاد، وهي تعاكس نضالات الشعوب عامة، ومنها نضالات الشعب المغربي، ضد الصهيونية وضد الإبادة الجماعية المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني، وتأتي في الاتجاه المعاكس لسياق دولي تقطع أو تقلص فيه العديد من الدول علاقاتها مع هذا الكيان المنبوذ.

ففي تطور خطير تم مؤخرا استقبال مدير عام وزارة ما يسمى «دفاع» الكيان، المعروف بجرائمه المروعة في حق الفلسطينيين ، و افتتاح المكتب الدائم للملحق العسكري الصهيوني بالرباط، مما يؤكد بوضوح الانخراط الكلي للنظام الحاكم في المشروع الامبريالي الصهيوني الذي يهدد أمن وسيادة المغرب ، وأمن واستقرار المنطقة ككل، خاصة في ظل تصاعد التوتر الحاصل في الفترة الأخيرة، واستغلال الكيان الصهيوني لذلك بهدف تكريس وتطوير العلاقات العسكرية والاستخباراتية مع النظام المخزني من خلال صفقات التسلح والتعاون العسكري والاستخباراتي والسيبراني إلى جانب الامبريالية الامريكية.

إن هذا المسار الخطير لانخراط النظام المغربي في المخططات الامبريالية والصهيونية من شأنه أن يهدد الأمن الإقليمي، حيث بدلا من التطلع إلى الوحدة المغاربية، يتم الزج ببلادنا في مسار الدولة المحمية الوظيفية للمصالح الصهيونية والامبريالية بالمنطقة المغاربية والقارة الأفريقية، ويهدد السيادة المغربية ويفتح الباب للمجهول.

إن حزب النهج الديمقراطي العمالي:

يدين بشدة مخططات النظام التطبيعية التي تفتح الباب لصهينة الدولة والمجتمع، ويعتبر أن هذه السياسة الرجعية مناقضة لإرادة الشعب المغربي التي يعبر عنها بمختلف الأشكال وفي مقدمتها المسيرات والتظاهرات في مختلف المناطق. إن هذا الرفض المطلق للتطبيع والتصهين هو تعبير عن الوعي الشعبي المتنامي بالمنحدر الخطير للسياسة الخارجية المتهافتة للنظام المخزني.

يدعو كافة القوى المجتمعية السياسية والنقابية والمدنية المناضلة إلى تحمل مسؤوليتها الكاملة في إدانة خطط التطبيع والصهينة، والعمل المشترك على إسقاطها كمهمة آنية باعتبارها مخططا جهنميا للزج بالشعب المغربي في متاهات جديدة من التغول والتغلغل الصهيوني ببلادنا اقتصاديا وعسكريا وسياسيا وثقافيا وتربويا، خصوصا بعد أن فشلت كل مخططاته بالشرق الأوسط وأصبح موضوع إدانة دولية جنائيا وسياسيا لسياسته الاستعمارية الفاشية الإبادية.

يجدد تضامنه مع الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل حقوقه الوطنية وفي مقدمتها الحق في العودة وتقرير المصير وبناء دولته الديمقراطية على كامل فلسطين وعاصمتها القدس.

يدعو كافة المواطنين والمواطنات إلى الانخراط الواسع في التظاهرات التي دعت لها الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (29 نوفمبر 2026) تنديدا باستمرار حرب الإبادة الجماعية في حق الشعب الفلسطيني وبالمخططات الصهيونية والرجعية ببلادنا، ومنها الوقفة المركزية بطنجة يوم الأحد 29 نونبر 2026.

المكتب السياسي
2026-11-13

حزب النهج الديمقراطي العمالي:

بيان بمناسبة الذكرى 52 لاستشهاد الرفيق عبد اللطيف زروال

يحيي حزب النهج الديمقراطي العمالي، ومعه كل القوى الثورية والديمقراطية ببلادنا، الذكرى 52 لاستشهاد الرفيق عبد اللطيف زروال أحد قادة منظمة إلى الأمام الماركسية اللينينية المغربية يوم 14 نونبر 1974 تحت التعذيب من طرف جلادي النظام في المعتقل السري السيء الذكر درب مولاي الشريف بالدار البيضاء.

وبهذه المناسبة يؤكد الحزب على ما يلي:

- تجديد المطالبة بالكشف عن الحقيقة كاملة في جريمة الاغتيال الذي تعرض لها الشهيد عبد اللطيف زروال وتمكين عائلته من رفاته.
- إن ملف اغتيال الشهيد زروال، كغيره من ملفات الشهداء، غير قابل للتقادم وسيبقى مفتوحا حتى الكشف عن الحقيقة كاملة ومحاكمة الجناة المباشرين وغير المباشرين، مع تحميل النظام القائم مسؤولية اغتيال الشهيد.
- تجديد الدعوة لكافة القوى الديمقراطية والتقدمية لمواصلة النضال من أجل الكشف عن الحقيقة في ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ببلادنا سواء لما قبل 1999 وما بعدها، والكشف عن المسؤولين عنها ومحاكمتهم والاعتراف الرسمي للدولة بمسؤوليتها والاعتذار عن هذه الانتهاكات، وجبر الضرر الفردي والجماعي للضحايا، والعمل من أجل عقد المناظرة الوطنية الثانية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب.
- التأكيد على مواصلة النضال من أجل تحقيق الأهداف التي ضحى من أجلها الشهيد عبد اللطيف زروال، وباقي الشهداء، في التحرر الوطني والديمقراطية والاشتراكية.

المكتب السياسي
14 نونبر 2026

الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع

بيان تنديدي بشأن إحداث ملحقة عسكرية صهيونية ببلادنا وتوسيع التطبيع العسكري

تتابع السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع باستنكار شديد إقدام النظام السياسي المغربي على إحداث مقر دائم لملحقة عسكرية تابعة لكيان الاحتلال الصهيوني بالعاصمة الرباط، برئاسة العقيد شارون إيتاح، وما يمثله هذا التطور من خطوة خطيرة في اتجاه توسيع التعاون العسكري والأمني والتكنولوجي مع كيان يواصل عدوانه وجرائمه بحق الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس.

إن الحدث المركزي الذي يستدعي الوقوف عنده ليس فقط زيارة مسؤول عسكري صهيوني للمغرب، وإنما إرساء حضور عسكري صهيوني دائم بالعاصمة الرباط، بما يحمله ذلك من دلالات سياسية وأمنية واستراتيجية خطيرة، ويشكل منحى خطيراً في مسار التطبيع العسكري، ويعد خطوة جديدة تنقله إلى مستويات أكثر حساسية، بعد قرار تحويل مكتب الاتصال إلى سفارة.

ويزداد هذا التطور استفزازاً واستهجاناً في ظل الأوضاع الإنسانية الكارثية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، ولا سيما في قطاع غزة، حيث يواجه الناجون من حرب الإبادة والتدمير مأساة إنسانية متفاقمة، مع غرق الخيام بفعل الأمطار، واشتداد البرد، وانعدام أبسط مقومات الحياة والإيواء، واستمرار الحصار ومنع وصول المساعدات الإنسانية بالقدر الكافي. إن كل هذه الجرائم والمآسي لم تكن، مع الأسف، كافية لوقف مسار التطبيع وقطع العلاقات مع كيان الاحتلال، بل يجري المضي في تعميقها وتوسيعها إلى المجال العسكري والأمني.

وفي هذا السياق، نتساءل عن طبيعة المهام التي ستضطلع بها هذه الملحقة العسكرية، وما الأهداف الحقيقية من إحداث بعثة عسكرية صهيونية دائمة بالمغرب، وما حدود اختصاصاتها وأوجه تدخلها في مجالات التعاون العسكري والأمني والاستخباراتي، وهي أسئلة تفرض ضرورة تقديم توضيحات للرأي العام المغربي بشأن طبيعة هذه البعثة ومهامها والاتفاقات المؤطرة لعملها.

إن تعميق التعاون العسكري مع كيان الاحتلال لا يمكن فصله عن سياساته العدوانية ومشاريعه التوسعية، ولا يخدم أمن المنطقة واستقرارها، بل يفتح الباب أمام مزيد من التوتر والتصعيد والارتهان للتحالفات العسكرية والأمنية.

وبناء عليه، فإن السكرتارية الوطنية للجبهة:

1. تدين بشدة إحداث مقر لملحقة عسكرية تابعة لكيان الاحتلال الصهيوني ببلادنا، وتعتبره منحى خطيرا في مسار التطبيع العسكري واستفزازا لمشاعر الشعب المغربي وموقفه الثابت الرافض للتطبيع.
2. ترفض جميع أشكال التطبيع العسكري والأمني والاستخباراتي والتكنولوجي، وتطالب بالكشف عن طبيعة مهام هذه الملحقة واختصاصاتها وأهدافها، وعن الاتفاقات والبروتوكولات المؤطرة لعملها، كما تطالب بوقف التعاون مع الكيان الصهيوني وإلغاء مسار التطبيع برمته.
3. تحذر من التداعيات الاستراتيجية والأمنية لتوسيع الشراكة العسكرية مع كيان توسعي يمارس الاحتلال والعدوان، بما يهدد أمن المنطقة واستقرارها وسيادة دولها.
4. تدعو القوى السياسية والمدنية والحقوقية والنقابية وكافة القوى الحية إلى تحمل مسؤولياتها في مواجهة التطبيع، والتعبير عن رفضها لهذه الخطوات الخطيرة، وتوحيد الجهود لمناهضة الاختراق الصهيوني والتصدي لمحاولات فرض التطبيع أمرا واقعا.
5. تؤكد دعمها المطلق للشعب الفلسطيني ومقاومته المشروعة في مواجهة الاحتلال، وتجدد انخراطها في النضال الشعبي والمدني من أجل نصرة فلسطين ومناهضة الاحتلال، ومواصلة الكفاح حتى إسقاط التطبيع وإغلاق جميع منافذه.

إن السكرتارية الوطنية للجبهة تؤكد أن أمن الأوطان واستقرارها لا يبنيان بالتحالف مع الاحتلال، وأن السيادة الوطنية لا تنسجم مع فتح أبواب البلاد أمام حضور عسكري لكيان يواصل ارتكاب جرائم الحرب والإبادة.

كما تؤكد أن الموقف الشعبي المغربي الرافض للتطبيع سيظل حاضرا ومعبرا عن ضمير الأمة ووجدانها، وأن الجبهة ستواصل نضالها إلى جانب كل القوى الحية حتى إسقاط التطبيع، وفاء لفلسطين وانتصارا لحقوق شعبها.

السكرتارية الوطنية
الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع
الأربعاء 11 نونبر 2026.

بوعادل.. حين تتحول معركة الماء إلى معركة من أجل الكرامة والعدالة المجالية

قافلة تضامنية ومسيرة احتجاجية توحد القوى الديمقراطية والتقدمية دفاعاً عن حق الساكنة في ثرواتها الطبيعية

سامي الوكيلي



في محطة نضالية بارزة، شهدت منطقة بوعادل بإقليم تاونات، يوم الأحد 15 نونبر 2026، تنظيم قافلة تضامنية انطلقت من مدينة تاونات في اتجاه المنطقة، بمشاركة هيئات سياسية ونقابية وحقوقية وجمعوية، وفعاليات مدنية ومناضلين ومواطنين، دعما لنضالات الساكنة الرافضة لمشروع تعليب واستغلال مياه المنبع.

وتؤكد هذه المبادرة أن قضية بوعادل لم تعد شأنا محليا معزولا، بل تحولت إلى قضية رأي عام، وعنوان لمعركة اجتماعية وحقوقية من أجل حماية الثروات الطبيعية، والدفاع عن العدالة المجالية والحق في التنمية والعيش الكريم.

ورفعت الساكنة والقوى المتضامنة شعارات رافضة للمشروع، ومؤكدة تشبثها بحقها في حماية موردها المائي، وفي مقدمتها شعار «ماء بوعادل خط أحمر»، إلى جانب شعارات تنتقد مواقف عدد من المستشارين الجماعيين، وتسائل الجهات التي يفترض أن تدافع عن مصالح الساكنة وتصون مواردها.

وعرفت القافلة مشاركة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وحزب النهج الديمقراطي العمالي، وفيدرالية اليسار الديمقراطي، والحزب الاشتراكي الموحد، والكونفدرالية الديمقراطية للشغل، والاتحاد المغربي للشغل، والجامعة الوطنية للتعليم – التوجة الديمقراطي (FNE)، ولجنة نداء الكرامة بتاونات، ولجنة دعم منكوبي فيضانات إقليم تاونات، وجمعية أطاك المغرب، إلى جانب فعاليات مدنية ومواطنين من الإقليم.

إن ما يجري في بوعادل يطرح سؤالا سياسيا جوهريا: لمن تكون الثروات الطبيعية؟ أ للجميع باعتبارها رصيدا جماعيا وحقا للأجيال، أم لمن يمتلكون القدرة على تحويلها إلى مصدر للربح وتراكم رأس المال؟

فالماء ليس سلعة عادية ولا مجرد فرصة استثمارية، بل هو شرط للحياة وحق إنساني أساسي. ولا يمكن تبرير أي مشروع لاستغلاله بمعزل عن ضمان المصلحة العامة، واحترام الحقوق المائية والبيئية، والشفافية في التراخيص، والإشراك الفعلي للساكنة في القرارات التي تمس حاضرها ومستقبلها.

وتكشف قضية بوعادل عن مفارقة صارخة في واقع التنمية بالمناطق القروية والجبلية: ساكنة تعاني الهشاشة وضعف التجهيزات ومحدودية فرص الشغل والخدمات الأساسية، في مقابل رهانات استثمارية على ثروات المجال، تثير تساؤلات مشروعة حول المستفيد الحقيقي من استغلالها. إنها معادلة تنموية مختلة، لا يمكن القبول باستمرارها على حساب حقوق السكان ومصالحهم.

وتكتسي القافلة التضامنية دلالة سياسية ونضالية خاصة، باعتبارها تجسيدا لوحدة ميدانية بين قوى ديمقراطية وتقدمية ونقابية وحقوقية وجمعوية، وتأكيدا على أن معركة الماء جزء لا يتجزأ من معارك الدفاع عن الصحة والتعليم والشغل والبيئة والكرامة الإنسانية. كما تشكل رسالة واضحة بأن التهميش والتفريط في الثروات لا يواجهان بالصمت، بل بالتنظيم والتضامن والنضال الجماعي.

إن الاحتجاج السلمي حق مشروع، وليس عائقا أمام التنمية أو الاستثمار. فالمشاريع لا تكتسب مشروعيتها بمجرد حصولها على تراخيص إدارية، بل بمدى احترامها للقانون وضمانها للمصلحة العامة، واستجابتها لمبادئ الشفافية والعدالة والمشاركة المجتمعية.

لقد أكدت قافلة اليوم أن ساكنة بوعادل ليست وحدها، وأن الدفاع عن منبعها هو جزء من معركة أوسع ضد التهميش والتفاوت المجالي والاستغلال غير المنصف للثروات الطبيعية. والواجب اليوم هو الكشف عن جميع المعطيات والوثائق القانونية والتقنية والبيئية المرتبطة بالمشروع، وفتح نقاش عمومي حقيقي، وضمان حق الساكنة في تقرير مصير مواردها المائي.

إن معركة بوعادل ليست معركة ضد التنمية أو الاستثمار المشروع، بل معركة ضد اختزال التنمية في الأرباح، وضد تحويل الثروات الجماعية إلى امتيازات اقتصادية على حساب أصحاب الحق فيها. فلا تنمية دون عدالة، ولا استثمار مشروع دون احترام حقوق الإنسان، ولا شرعية لأي اختيار يتجاهل إرادة الساكنة ومصالحها.

الماء حق إنساني وليس سلعة، والثروات الطبيعية ملك جماعي، والكرامة لا تقبل المساومة.

تاونات – الأحد 15 نونبر 2026

بيان الجمعية بمناسبة مرور 68 سنة على صدور قوانين الحريات العامة

من أجل وقف التراجعات النكوصية، وصون الحق في التعبير والتظاهر السلمي والتنظيم، واستبعاد المقاربة القمعية وكل اشكال المنع والتضييق على الحريات.

بحلول 15 نونبر 2026، تكون قد مرت 68 سنة على صدور أولى قوانين للحريات العامة بالمغرب، وتتعلق بحق تأسيس الجمعيات والتجمعات العمومية والصحافة والنشر. وقد خضعت لتعديلات متلاحقة، وصدرت مراسيم تطبيقية بشأنها. غير أن كل هذه التعديلات بقيت مشوبة بالعديد من المقتضيات القانونية المقيدة، التي لا تتلاءم مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، خصوصا العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، لا سيما المواد 19 و20 و21 و22 منه.

ويتم إحياء هذه الذكرى، في سياق وطني يتميز بعودة مكثفة للقمع والاعتقالات التعسفية، باعتماد واستعادة أساليب بائدة، وبتراجع واضح وملموس في مجال حريات الرأي، والتعبير، والإعلام وحرية التجمع، والتظاهر السلمي وتأسيس الجمعيات؛ حيث واصلت الدولة هجومها القمعي الممنهج على هذه الحريات، وتقديم المئات من الشباب والقاصرين المشاركين ضمن حراك "جيل Z" إلى محاكمات ماراطونية، استمرت طيلة السنة ولازالت بعض اشواطها قائمة أمام المحاكم.

كما تسجل الجمعية استمرار الإجهاز على حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك التعبير الرقمي وشبكات التواصل الاجتماعي عبر الأنترنيت؛ وهذا ما يتجلى من خلال المتابعات الأمنية، والاعتقالات والملاحقات القضائية في حق الصحافيين، والمدونين/ات والمثقفين والفنانين، وعلى رأسهم مغنو فن الراب واحد الرسامين. وقد بنيت اغلب المتابعات القضائية على تدوينات ومنشورات في مواقع التواصل الاجتماعي، كما عرفت هذه السنة تسخيرا مكشوفا للقضاء للانتقام من النشطاء، والزج بالعديد منهم في السجون، لمدد طويلة، بالإضافة إلى التوظيف الممنهج للمواقع الإعلامية الموالية للدولة لتشويه سمعة النشطاء والمساس بكرامتهم. كما أضحى المدافعون والمدافعات عن حقوق الإنسان عرضة لمختلف أشكال التضييق والاستهداف، بسبب أنشطتهم الحقوقية ومواقفهم ومساندتهم للاحتجاجات الاجتماعية، فضلا عن التعبير عن التضامن مع القضية الفلسطينية ومناهضة التطبيع..

وبدل أن تتحمل السلطات مسؤوليتها في معالجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وكل مسببات الكارثة الإنسانية للنزوح الجماعي نحو مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين نهاية يوليوز 2026، سارعت إلى إعمال مقاربتها الأمنية عبر تشديد المراقبة على مواقع التواصل الاجتماعي، واعتقال ومحاكمة ومتابعة العديد من الشبان، بسبب انتقادهم لسوء تدبير الأزمة وفشل السياسات العمومية. كما قامت بحملة اعتقالات وتنصيب محاكمات، لما يفوق 100 شاب، أصدرت في حقهم محاكم تطوان والناظور ومدن أخرى أحكاما ثقيلة بالسجن، بدعاوى مرتبطة بالهجرة غير النظامية، بدل المعالجة الحقوقية ذات الأبعاد الضامنة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحريات الأساسية.

ولم تخل سنة 2026 من لجوء السلطات المتكرر إلى المقاربة الأمنية، لتفريق مجموعة من التجمعات والوقفات والتظاهرات السلمية المنظمة، في مختلف المناطق، من طرف عدد من الحركات الاجتماعية والاحتجاجية والنقابات، تنديدا بسوء وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، واستفحال البطالة والفقر، واستشراء الفساد، وتزايد مختلف أشكال التمييز المجالية والاجتماعية أو لسبب آخر، وللمطالبة بضمان الحق في الأرض والماء؛ فيما رافق قمع هذه الأشكال الاحتجاجية السلمية، قمع ومنع بعض الوقفات أو المسيرات التضامنية مع الشعب الفلسطيني المنظمة من طرف الجبهة المغربية للتضامن مع فلسطين ومناهضة التطبيع.

وفي الوقت الذي تعالت فيه الأصوات المطالبة بإحداث انفراج سياسي حقيقي، عبر إطلاق سراح المعتقلين والمعتقلات السياسيين بسبب الرأي والتعبير، بمناسبة الانتخابات التشريعية ليوم 23 شتنبر 2026، صعدت الدولة من قمعها وعبرت عن ضيق صدرها وانزعاجها من الأصوات الداعية لمقاطعة الانتخابات؛ حيث قامت بتوقيفات متعددة في مختلف المدن في حق أعضاء حزب النهج الديمقراطي العمالي أثناء توزيعهم لنداءات مقاطعة هذه.

أما فيما يتعلق بالحق في التنظيم وتأسيس الجمعيات، فإن الجمعية تعبر، ببالغ القلق، عن رفضها مواصلة فرض قيود مسطرية وإدارية ممنهجة على ممارسة هذا الحق، من خلال امتناع السلطات تسلم التصريح المنصوص عليه في ذات القوانين، أو امتناعها عن تسليم وصولات الإيداع المؤقتة أو النهائية لهذه التصاريح، بالنسبة لعدد من الجمعيات ومكاتب فروعها المحلية والجهوية، لاسيما الجمعيات الحقوقية، وفي مقدمتها طبعا الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والنقابات والأحزاب السياسية؛ سواء عند تأسيسها وفق القانون أو تجديد مكاتبها، رغم وجود أحكام وقرارات قضائية نهائية قضت بشطط الإدارة في استعمال السلطة. ويضاف إلى ذلك منعها عقد مؤتمراتها وجموعاتها العامة في القاعات العمومية، أو عرقلة أنشطتها أو إعاقة وصولها إلى التمويل والدعم العمومي.

وبهذه المناسبة، فإن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، إذ تجدد التعبير عن إدانتها الشديدة لأساليب القمع والعنف السلطوي المؤدية إلى المساس بالحق في السلامة البدنية والأمان الشخصي للمواطنين/ات، خاصة أثناء تفريق التظاهرات الاحتجاجية السلمية، ولانتهاك حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع والتظاهر السلمي وتأسيس الجمعيات، والاعتداء على الصحافيين والنشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي، والمناهضين للتطبيع والداعمين للقضية الفلسطينية والمدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان، تطالب بـ:

فتح تحقيق موضوعي وشفاف حول إصابة شابين بجروح، جراء استعمال الرصاص الحي من طرف رجال الدرك الملكي في منطقة دوار الرياح ضواحي القنيطرة، وتحديد المسؤوليات وترتيب الآثار القانونية اللازمة عن ذلك؛

ضرورة الالتزام الصارم باحترام مبدأي الضرورة والتناسب في التعاطي مع التظاهرات والاحتجاجات السلمية، والقطع النهائي مع المقاربة القمعية التي أصبحت الجواب الأوحد لدى السلطات في التعاطي مع التعبيرات الاحتجاجية والمطلبية؛

إخضاع الأجهزة المكلفة بإنفاذ القانون للمراقبة القضائية والبرلمانية، والحرص على احترامها لـ"مبادئ الأمم المتحدة بشأن استعمال القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون" المعتمدة في شتنبر 1990، و"مدونة قواعد وسلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون" الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 17 دجنبر 1979؛

احترام التزامات المغرب بموجب المعاهدات و المواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها الدولة المغربية في مجال حرية الرأي والتعبير، وحرية التجمع والتظاهر السلمي وتكوين الجمعيات، وعلى الخصوص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وإعلان الأمم المتحدة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وتنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الأممية لحقوق الإنسان، وخاصة توصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل، وتوجيه دعوة دائمة ومفتوحة للمقررين الخاصين، لاسيما المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والمقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان؛

تؤكد أن أي انفراج سياسي حقيقي لا يتم دون الوقف الفوري للاعتقالات التعسفية، والمحاكمات بسبب التعبير عن الرأي وممارسة الحق في التجمع السلمي، وإطلاق سراح كافة معتقلي الرأي، وعلى رأسهم معتقلو حراك الريف، ومعتقلو "جيل Z"، المناهضون للتطبيع، والفنانون وضحايا الهجرة غير النظامية والمدونون، وإلغاء كل المضايقات والمتابعات الأمنية والقضائية الجارية في حق كل الأشخاص جراء ذلك؛

جعل الإعلام العمومي فضاء مفتوحا لكل الآراء والاتجاهات، بما فيها المنتقدة للسياسات العمومية، ورفع الرقابة الشديدة عن وسائل الإعلام المكتوبة والالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، بما يخدم حرية الرأي والتعبير الحر، ويقطع مع النزوع السلطوي وثقافة التشهير ويكرس الالتزام بأخلاقيات مهنة الصحافة والنشر؛

القيام بمراجعة شاملة للقانون الجنائي وقانون الصحافة والنشر، وإلغاء كل المقتضيات الجنائية السالبة للحرية ذات الصلة بحرية التعبير، التي تتعارض مع المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية، لا سيما الفقرة 3 منها؛ ووقف كل التدخلات الأمنية والاستخدام المفرط للقوة ضد التجمعات والتظاهرات والمسيرات السلمية، ومراجعة القانون المتعلق بالتجمعات العمومية، بما يتماشى مع المادة 21 من نفس العهد، وأخذا بعين الاعتبار التعليق العام رقم 37 بشأن هذه المادة؛

رفع كافة العراقيل القانونية والعملية أمام ممارسة الحق في تأسيس الجمعيات، وتبسيط المساطر، وتمكين الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية، وطنيا ومحليا، من وصولات الإيداع عن تصريحات تأسيسها وملفات تجديد مكاتبها، ومن استعمال القاعات العمومية، ومراجعة المقتضيات القانونية المقيدة لحرية تأسيس الجمعيات تماشيا مع المادة 22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

المكتب المركزي: الرباط، في 15 نونبر 2026.

اغتيال رمزية المدرّس في المغرب
أو حين تتواطأ الإثارة الإعلامية مع العجز السياسي

شفيق العبودي

لم يعد استهداف المدرّس في المغرب مجرد حوادث معزولة أو انفعالات عابرة مرتبطة بخلافات تربوية داخل الفضاء المدرسي، بل أصبحنا أمام ظاهرة تستحق التأمل والنقد، بالنظر إلى ما يرافقها من حملات إعلامية متكررة، وخطابات اجتماعية عدائية، ومحاولات ممنهجة لتبخيس صورة المدرّس والنيل من مكانته الاعتبارية داخل المجتمع، والمثير للانتباه أن هذه الهجمات تتزامن مع استمرار الاختلالات البنيوية التي تعاني منها المدرسة العمومية، من اكتظاظ الأقسام، وهشاشة البنيات التحتية، ونقص الموارد البشرية والوسائل التعليمية، وتفاقم الفوارق المجالية والاجتماعية، فضلاً عن الارتباك الذي يطبع بعض الاختيارات والسياسات التعليمية، لكن للأسف يبدو أن أسهل الطرق لتفسير هذا الإخفاق الجماعي هي توجيه أصابع الاتهام نحو المدرّس، وتحويله إلى متهم دائم في محاكمة لا تنتهي.

إننا أمام مفارقة سياسية واجتماعية تدفعنا إلى التساؤل، كيف يمكن لمجتمع أن يطالب بتعليم ذي جودة، بينما يسمح بتجريد أحد أهم الفاعلين في تحقيق ذلك من اعتباره الاجتماعي والمهني؟ وكيف يمكن لدولة أن تتحدث عن الإصلاح التربوي، في الوقت الذي لا تبذل فيه ما يكفي لحماية كرامة نساء ورجال التعليم وصيانة مكانتهم داخل المجتمع؟

وما هي مسؤولية الإعلام الموجّه في صناعة المدرّس بوصفه عدواً للمجتمع؟

لا يمكن فهم التحولات التي أصابت صورة المدرّس في المخيال الاجتماعي بمعزل عن دور بعض المنابر الإعلامية والفضاءات الرقمية في صناعة التمثلات وتوجيه الرأي العام، فبدلاً من ممارسة وظيفة الإعلام النقدية والمهنية والمنضبطة لأخلاقيات المهنة القائمة على كشف الاختلالات ومساءلة المسؤولين، تنخرط بعض المنابر في إنتاج خطاب الإثارة والتشهير، عبر انتقاء الوقائع، وتضخيم الأخطاء الفردية، وتعميم الحالات المعزولة، وتقديمها باعتبارها صورة ممثلة لقطاع تعليمي بأكمله.

وهكذا يتحول الخطأ الفردي إلى إدانة جماعية، والحادث المعزول إلى حكم أخلاقي على مهنة بكاملها، ويصبح المدرّس موضوعاً سهلاً للاستهلاك الإعلامي، في حين تتراجع الأسئلة الحقيقية المتعلقة بمسؤولية السياسات العمومية عن إنتاج الأزمة، كما أن خطورة هذا النوع من الإعلام لا تكمن فقط في تشويه صورة المدرّس، بل في إعادة تشكيل وعي المجتمع بمشكلة التعليم ذاتها. فبدلاً من أن ينشغل الرأي العام بمساءلة الاختيارات الحكومية، يصبح منشغلاً بمراقبة المدرّس ومحاكمته، وكأن إصلاح المدرسة لا يتطلب سوى تغيير سلوك هذا الأخير، وهنا نكون أمام شكل من أشكال التضليل الرمزي، حيث يُعاد توجيه الغضب الاجتماعي بعيداً عن مراكز القرار، بل نحو الحلقة الأضعف في سلسلة إنتاج الأزمة.

فهل نحن أمام تحول العلاقة التربوية إلى علاقة زبونية؟

لا يمكن إعفاء بعض أولياء الأمور من مسؤولية المساهمة في هذا المناخ العدائي، دون أن يعني ذلك تعميم الاتهام على الأسر المغربية التي تشكل شريكا أساسيا في العملية التربوية.

فقد بدأت تتنامى، في بعض الحالات، نظرة اختزالية إلى المدرّس، تتعامل معه باعتباره موظفاً مطالبا بإرضاء الزبون، لا فاعلاً تربوياً يمارس وظيفة اجتماعية ومعرفية داخل مؤسسة لها قواعدها واختصاصاتها. ومن تجليات هذه النظرة التدخل في القرارات التربوية دون معرفة كافية بالسياقات المهنية، وتبرير سلوكيات الأبناء مهما كانت طبيعتها، وتحميل المدرّس المسؤولية الكاملة عن كل تعثر دراسي أو سلوكي، بل واللجوء أحيانا إلى التهديد والتشهير بدل اعتماد قنوات الحوار والتواصل المؤسساتي، عوض أن تقوم العلاقة بين الأسرة والمدرسة على التكامل والتعاون وتقاسم المسؤولية، لا على منطق الخصومة وتبادل الاتهامات، فالأبناء ليسوا مجرد متلقين لخدمات تعليمية، والمدرّسون ليسوا مجرد مقدمي خدمة خاضعين لمنطق السوق، إن المدرسة فضاء لبناء الإنسان، والتربية مسؤولية مشتركة لا يمكن اختزالها في علاقة زبون بموظف،

ومن العبث أن نطالب المدرّس بتحمل مسؤولية التربية والتكوين والتقويم والتأطير النفسي والاجتماعي، بينما نتجاهل مسؤولية الأسرة في التنشئة والمتابعة وبناء القيم واحترام المؤسسة التعليمية.

فهل نحن إزاءاغتيال رمزي للمدرس، أم مجرد سوء فهم عابر؟

إن ما يتعرض له المدرّس لا يتعلق فقط بالإساءة إلى شخصه أو مهنته، بل يتجاوز ذلك إلى استهداف رمزيته التاريخية والاجتماعية، ففي الوعي الاجتماعي، لم يكن المدرّس مجرد موظف يؤدي ساعات عمل محددة، بل كان يمثل المعرفة والثقافة والترقي الاجتماعي وإمكانية التحرر من الجهل والتبعية، وقد ارتبطت صورته، في مراحل تاريخية مختلفة، بفكرة المثقف والمربي وصاحب الرسالة، الذي يسهم في بناء الوعي النقدي وتوسيع أفق المجتمع، لكن هذه الصورة أخذت تتعرض للتآكل تحت تأثير عوامل متعددة، منها تراجع الاعتبار الاجتماعي للمهن التربوية، وتنامي النزعة الاستهلاكية، وتحول المعرفة إلى سلعة، وصعود ثقافة التفاهة والفرجة، فضلاً عن الاختلالات التي عرفتها السياسات التعليمية.

إن اغتيال رمزية المدرّس يبدأ عندما يصبح موضوع نكتة ويصير الانتقاص منه مادة للضحك والتشهير، وتتحول إهانته إلى محتوى قابل للتداول، وعندما يفقد المجتمع حساسيته تجاه المساس بكرامة من يتولى مهمة صناعة الأجيال وإنتاج المعرفة ونقلها.

والغريب في الأمر هو أن المجتمع الذي يستخف بالمدرّس هو نفسه الذي يشتكي من تراجع مستوى التعليم، دون أن يدرك أن احتقار المعرفة يبدأ غالبا باحتقار حامليها.

فهل صار المدرس كبش فداء أمام عجز السياسة التعليمية؟

إذا كان للإعلام الموجّه دور في صناعة الصورة النمطية، وإذا كان لبعض السلوكيات الاجتماعية دور في تأجيج العداء، فإن المسؤولية السياسية تظل أكثر عمقاً وخطورة، ذلك أن أزمة المدرسة المغربية خاصة العمومية، ليست وليدة أخطاء المدرّسين، بل هي نتيجة تراكمات تاريخية واختيارات سياسية وتدبيرية، تتداخل فيها إشكالات التمويل والحكامة والتخطيط وتكوين الموارد البشرية وتكافؤ الفرص، فالمدرّس لا يضع السياسات التعليمية، ولا يحدد المناهج والبرامج، ولا يقرر عدد التلاميذ داخل الفصول، ولا يتحكم في توزيع الموارد البشرية، ولا يرسم الخريطة المدرسية، ولا يملك سلطة معالجة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر بصورة مباشرة في التحصيل الدراسي، ومع ذلك، يجد نفسه في واجهة المواجهة اليومية مع آثار هذه الاختلالات، ويتحول إلى عنوان جاهز لتفسير كل مظاهر الفشل، ومشجب تعلق عليه كل الاختلالات التي تطال المنظومة التعليمية. إنها ببساطة آلية سياسية معروفة في تدبير الأزمات، وذلك عبر نقل المسؤولية من مستوى القرار إلى مستوى التنفيذ، ومن المؤسسة إلى الفرد، ومن السياسات العامة إلى السلوكيات المهنية، وبهذا المعنى، يصبح المدرّس كبش فداء مريحا، لأنه لا يمتلك سلطة القرار السياسي، لكنه يمتلك حضوراً يومياً مباشراً أمام الأسر والتلاميذ والآباء والمجتمع.

لكن السؤال الذي ينبغي أن يفرض نفسه هنا هو: لماذا لا تحظى السياسة التعليمية للدولة بالقدر نفسه من النقد والمساءلة الذي تحظى به أخطاء المدرّسين؟ ولماذا تتراجع مساءلة السياسات العمومية كلما تصاعدت حملات التشهير ضد العاملين في المدرسة العمومية؟

إن إصلاح التعليم لا يبدأ بتوسيع دائرة الاتهام، بل بالاعتراف بالمسؤوليات السياسية والمؤسساتية، وربط المسؤولية بالمحاسبة على جميع المستويات. كما أن الدفاع عن المدرّس لا يعني تقديسه، لذلك أرى من الضروري التأكيد على أن الدفاع عن كرامة المدرّس لا يعني وضعه فوق النقد أو إعفاءه من المساءلة المهنية والأخلاقية، فالمدرّس، مثل أي فاعل مهني آخر، قد يخطئ، وقد تصدر عنه ممارسات غير مقبولة، وقد يحتاج إلى التكوين المستمر والتقويم والتأطير والمحاسبة، لكن ثمة فرقاً جوهرياً بين النقد المهني المسؤول وبين التشهير، وبين المحاسبة القانونية وبين التحريض الاجتماعي عليه، وبين مساءلة الممارسة الفردية وتحويلها إلى إدانة جماعية. إننا بحاجة إلى ثقافة نقدية تميز بين الشخص والممارسة، وبين المسؤولية الفردية والاختلال البنيوي، وبين المطالبة بالحقوق وممارسة الاعتداء على كرامة الآخرين، فالمدرّس الذي يمارس العنف أو الشطط ينبغي أن يخضع للمساءلة، كما ينبغي أن يخضع كل من يعتدي على المدرّس أو يهينه أو يهدد سلامته للمساءلة القانونية والمؤسساتية. ولا يمكن بناء مدرسة قائمة على القيم الديمقراطية إذا لم تكن كرامة جميع أطرافها مصونة، وإذا لم يكن القانون هو المرجع في معالجة النزاعات التربوية.

فأي مدرسة نريد داخل مجتمع يحتقر مدرّسيه؟

إن السؤال عن مكانة المدرّس يقودنا بالضرورة إلى سؤال أعمق يتعلق بنوعية المجتمع الذي نريد بناءه. فهل نريد مدرسة تنتج مواطنين قادرين على التفكير النقدي والاستقلال الفكري، أم مدرسة تختزل وظيفتها في تلقين المعارف والاستعداد للامتحانات ومنح الشهادات التي في أغلب الأحوال متجاوزة علميا؟ وهل نريد مدرّسا يمتلك الاستقلالية المهنية والاعتبار الاجتماعي والكرامة، أم مجرد منفذ للتعليمات ومتحمل لنتائج اختيارات لم يشارك في صنعها؟

لا شك أن المجتمع الذي يريد مدرسة ديمقراطية ينبغي أن يدافع عن كرامة المدرّس واستقلاليته، لأن المدرّس لا ينقل المعرفة فقط، بل يساهم في تشكيل علاقة المتعلم بالآخرين وبالحقيقة والاختلاف والحرية والمسؤولية، كما لا يمكن أن نطلب من المدرّس تنمية التفكير النقدي لدى التلاميذ، بينما نسمح بتحويله هو نفسه إلى موضوع للتشهير والمحاكمة الإعلامية خارج كل ضوابط الإنصاف والموضوعية، إن المدرسة التي يُهان فيها المدرّس هي مدرسة مهددة بفقدان سلطتها التربوية وهو ما صار واضحا بشكل جلي، والمجتمع الذي يفقد احترامه للمعرفة يفقد تدريجيا أحد أهم شروط تحرره وتقدمه.

ختاما أصل إلى القول بأن الهجمات المتتالية على المدرّس المغربي ليست مجرد معارك جانبية في فضاء التواصل الاجتماعي، بل هي مؤشر على اختلال عميق في علاقة المجتمع بالمدرسة والمعرفة والسلطة التربوية، كما أن تواطؤ الإثارة الإعلامية مع العجز السياسي، سواء كان تواطؤاً مباشراً أو نتيجة موضوعية لصرف النقاش العمومي عن جذور الأزمة، يساهم في إنتاج صورة مشوهة للمدرّس، ويمنح السياسات التعليمية المتعثرة فرصة إضافية للإفلات من المساءلة، لذلك لا يمكن أن نتصور إصلاحاً حقيقياً للمدرسة العمومية في ظل استمرار تبخيس مهنة التدريس، وتآكل الثقة بين الأسرة والمدرسة، وغياب الحماية المؤسسية للعاملين في القطاع، إن المطلوب ليس صناعة صورة مثالية عن المدرّس، بل استعادة التوازن في النظر إليه باعتباره إنساناً ومربياً ومهنياً، له حقوق وعليه واجبات، قابل للنقد والمحاسبة، لكنه غير قابل للإهانة والتشهير، فليست أزمة المدرسة العمومية أن مدرّسيها يحتاجون إلى المزيد من الاتهام، بل أن سياساتها تحتاج إلى المزيد من المساءلة، وليست المشكلة في أن المدرّس أصبح موضوعاً للنقد، بل في أن النقد أصبح، في كثير من الأحيان، وسيلة للهروب من نقد السلطة والقرار السياسي المسؤولة عن ما آلت إليه الأوضاع، إن أخطر ما يمكن أن يحدث لمجتمع ليس أن يفقد الثقة في مدرّسيه فحسب، بل أن يفقد القدرة على التمييز بين من يصنع الأزمة ومن يتحمل تبعاتها، وحين يصبح المدرّس كبش فداء لكل فشل تعليمي، فإننا لا نكون بصدد إصلاح المدرسة، بل بصدد اغتيال آخر ما تبقى من رمزيتها.

11 نونبر 2026

بيان المجلس الوطني لشبيبة حزب النهج الديمقراطي العمالي

تحت شعار "تنظيم الشباب وكسب معركة الحرية والكرامة"، عقدت شبيبة النهج الديمقراطي العمالي، مجلسها الوطني الثاني، "دورة الوفاء للشهداء والمعتقلين السياسيين"، يوم الأحد 8 نونبر 2026، بالمقر المركزي للحزب بالرباط.
وبعد مصادقة عضوات وأعضاء المجلس الوطني على مشروعي التقريرين السياسي والمالي، ومختلف مشاريع الوثائق المقدمة من طرف المكتب الوطني وتشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني السادس، والتداول في المستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها بلادنا، في تفاعل مع المحيط الإقليمي والعالمي نسجل ما يلي:

على المستوى الدولي والإقليمي:

-استمرار حرب الإبادة الجماعية التي يشنها الكيان الصهيوني على قطاع غزة رغم ما سمي باتفاق وقف إطلاق النار وإمعان الكيان في القتل والتخريب واقتحام المدن في الضفة الغربية وقتل المدنيين وترويعهم من طرف قطعان المستوطنين، وذلك بإشراف الإمبريالية الأمريكية وإسناد الأنظمة الرجعية.
-صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة في الدفاع عن حقوقه الوطنية التاريخية وعلى رأسها التحرير الكامل والحق في العودة.
-تطاول الكيان الصهيوني على الأراضي السورية واللبنانية وتدمير المقدرات العسكرية واللوجستية للشعبين في ظل سكوت مريب للإدارة الجديدة الرجعية بسوريا والحكومة اللبنانية والدول العربية والمنتظم الدولي.
-انتفاضة تاريخية بطولية للشبيبة التعليمية بعدد من بلدان العالم آخرها فرنسا، وهو ما يعتبر دليل واضح على أزمة النظام الرأسمالي العالمي، وعجزه عن خلق بديل تعليمي تحرري ديمقراطي بعيد عن منطق السوق والخوصصة والتراتبية الطبقية، الشيء الذي يؤكد مجددا الدور الهام للشبيبة التعليمية، خلف الطبقة العاملة، في بناء البديل التقدمي الاشتراكي المنشود.
-التدخل المباشر للامبريالية الأمريكية بدول أمريكا اللاتينية، الذي وصل حد اختطاف الرئيس الشرعي للشعب الفنزويلي، وفرض حصار تجاري واقتصادي رهيب على كوبا، ومحاولة فرض الأجندة الأمريكية على البرازيل وغيره من البلدان.
-تفاقم الأزمة الاقتصادية التي ترخي بظلالها منذ سنة 2008 والتي تعززت بتبعات جائحة كورونا والحرب الروسية الاوكرانية والتي تتمظهر من خلال ضعف النمو والتضخم والحرب التجارية ورجوع السياسات الحمائية خاصة في أوروبا وأمريكا في مواجهة الصعود الاقتصادي الصيني الذي يصاحبه تغير في مركز ثقل العالم من الغرب نحو الشرق.
-صراع سياسي على أشده بين اليسار التقدمي واليمين الفاشي المدعوم من طرف الامبريالية الأمريكية، بعدد من بلدان العالم، خصوصا دول أمريكا اللاتينية وأوروبا الغربية.
تهديد الامبريالية الأمريكية والكيان الصهيوني باستئناف الحرب على الشعب الإيراني.
فرض الرجعية السعودية بدعم صهيو/أمريكي حربا مدمرة على الشعب اليمني، كامتداد للمشروع الرجعي – الصهيوني لتفتيت المنطقة وإخضاع شعوبها.

على المستوى الوطني:

-تُسجل شبيبة النهج الديمقراطي العمالي المقاطعة الشعبية الواسعة للانتخابات التشريعية المخزنية الصورية المنظمة يوم 23 شتنبر 2026، وتعتبر أن نسبة المقاطعة التي فاقت 78 في المئة في صفوف عموم المواطنين/ات الذين يحق لهم التصويت، دليلا واضحا على أن العملية السياسية والمؤسسات المنبثقة عنها تفتقد للشرعية، وبأن أدوارها الحقيقية هي تأثيث المشهد السياسي وتبييض الاستبداد المخزني والحكم الفردي المطلق.
-تفاقم معضلة البطالة واستفحالها في صفوف النساء والشباب حاملي الشهادات، وافتقار الدولة لحلول فعالة تحد من عجز الاقتصاد على خلق فرص شغل واكتفائها بإطلاق وعود غير ذات مصداقية، من قبيل خلق مليون منصب شغل أو برامج للعمل المؤقت التي تكرس الهشاشة وتمس بكرامة الشباب.
-استفحال الفساد والإحتكار وتضارب المصالح واستغلال النفوذ السياسي والاقتصادي للاستحواذ على الصفقات والمشاريع العمومية، ونهب المال العام.
-تزايد الهجوم على الحقوق والحريات وحملات التشهير واستمرار المتابعات في حق النشطاء والمناضلين والفنانين والصحفيين والهجوم على حرية الرأي والتعبير والتضييق على الحق في التنظيم والتظاهر السلمي.
-عودة مخزية لأحد رموز السادية والتعذيب في السبعينات والثمانينات، حيث يصر النظام المخزني على إظهاره هو وحزبه المصطنع بشكل متكرر خلال العديد من المحطات السياسية، في تحد سافر لذاكرة الشعب المغربي وضحايا هذه الانتهاكات وللقوى الديمقراطية والحركة المناضلة ككل.
-الهجوم على الحريات النقابية والمضي في الإجهاز على الحق في الإضراب وتخريب أنظمة التقاعد ومزيد من المرونة في مدونة الشغل ضدا على حقوق الشغيلة.
-الهروب الجماعي للشباب/ات المغربي نحو مدينة سبتة المحتلة كنتيجة للقهر والفساد والاستبداد المخزني، والظلم والحرمان من أبسط الحقوق الاجتماعية، والطريقة المهينة واللاإنسانية التي عُومل بها من طرف السلطات المغربية والإسبانية ما أدى لوفاة العشرات في مشهد مؤلم.
-إيداع الحكومة لمشروع قانون مالية سنة 2027، وما يحمله من مضامين تُكرس لسياسات التفقير والتقشف والخوصصة المبنية على المرجعية النيوليبرالية المفروضة من قبل المؤسسات المالية العالمية.
-الهجوم المستمر على المدرسة العمومية، والجامعة المغربية، بمزيد من السياسات التقشفية وخوصصة القطاع وضرب مضامين التعليم وفرض رسوم التسجيل.
إن المجلس الوطني لشبيبة النهج الديمقراطي العمالي، وبعد وقوفه على كل هذه المستجدات التي طبعت الفترة الماضية، وإذ يُحيي نضالات شعبنا والشبيبة المغربية فإنه يُعلن ما يلي:
-تضامننا المبدئي مع كل المناضلين والنشطاء والصحافيين والفنانين والمواطنين ضحايا الهجمة القمعية المخزنية على الحقوق والحريات، ومطالبتنا بإطلاق السراح الفوري دون قيد أو شرط للمعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي والفنانين وحراك جيل زد والحراك الشعبي بالريف، وكافة الحركات الاحتجاجية.
-يُشدد على أن استفحال الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للطبقات الشعبية والشبيبة المغربية على الخصوص، هي نتاج أساسي للسياسات النيوليبرالية المتبعة من طرف النظام السياسي، بتوجيه من الدوائر المالية الامبريالية العالمية المبنية على خوصصة القطاعات الاجتماعية الحيوية، والتقشف والمديونية، وليست نتاجا للأزمة العالمية فقط، كما تحاول الدعاية الرسمية ترويجه.
-يعتبر أن نسبة مقاطعة الانتخابات التشريعية الأخيرة، إدان شعبية عارمة للعملية السياسية والمؤسسات المخزنية المنبثقة عنها، وهو ما يؤكد أن النضال الجماهيري الميداني الواعي والمنظم هو السبيل الوحيد لإنهاء معاناة الشبيبة المغربية جراء استفحال السياسات النيوليبرالية في جل المجالات والقطاعات الاجتماعية الحيوية، وفي هذا الصدد يُشدد على راهنية النضال الشبابي الوحدوي والمنظم لتغيير موازين القوى لصالح قوى التغيير والتقدم.
-إشادته وتضامنه مع المعارك العمالية والشعبية الوطنية والمحلية، ونضالات الحركة الحقوقية والطلابية والنقابية الشبابية وسكان المناطق المهمشة.
-اعتباره أن إعادة أحد رموز القمع والتعذيب لواجهة المشهد السياسي بإيعاز من النظام المخزني، أكبر دليل على وهم أطروحة طي صفحات الماضي وأكذوبة "الإنصاف والمصالحة" كما يتم الترويج له، ويُشدد في هذا الصدد على أن الطي الحقيقي لهذا الملف يستوجب النضال الجذري للتخلص من نظام الاستبداد المخزني ومحاسبة المتورطين وكشف الحقيقة وجبر الضرر الفردي والجماعي.
-يُحذر من المنحى الخطير الذي اتخذه التطبيع المخزني مع الكيان الصهيوني الغاصب في كافة المجالات (التربوي، الأكاديمي، التجاري الاقتصادي، الثقافي، العسكري..)، والذي وصل حد محاولة مصادرة السيادة الوطنية ورهنها في صراعات إقليمية ودولية لا مصلحة للشعب المغربي ولشعوب المنطقة فيها.
-يعتبر أن هبة الشبيبة التعليمية وشباب الشغيلة في أنحاء العالم وتبنيه المبدئي لأفكار وتصورات اليسار الجذري، إشارة على الإمكانيات المتاحة لبناء شبيبة عالمية مناهضة للرأسمالية والنيوليبرالية، وما يطرح على عاتق الشبيبات التقدمية على الصعيد العالمي مسؤوليات كبرى لتوجيه هذا الغضب الشبابي نحو البديل الاشتراكي التحرري المنشود.
-يُحذر من خطورة الوضع في الصحراء، بعد قرار عدم التمديد لولاية "المينورسو"؛ مع الدعوة للتفاوض من أجل إيجاد حل سياسي عادل ودائم، يُجَنِّبُ المنطقة ويلات حرب تدفع الشعوب ثمنها الأكبَرَ، ويضمنُ الحق في تقرير المصير، في أفق تحقيق وحدة الشعوب المغاربية.
-تهنئته لفصيل طلبة اليسار التقدمي على نجاح مجلسه الوطني 14، ويتمنى كامل التوفيق لقيادته الجديدة في مهامها داخل الحركة الطلابية وإطارها النقابي الاتحاد الوطني لطلبة المغرب.
-اعتزازه بالمواقف السياسية الصادرة عن حزبنا المكافح، واستمرار انخراطه بكل عزم وإصرار في المهام المطروحة عليه كما أقرها المؤتمر الوطني السادس الناجح رغم حملات التشويش والقمع والحصار المخزني، وعلى رأسها بناء حزب الطبقة العاملة والجبهة الشعبية للتخلص من التبعية والمخزن وإنجاز مهام التغيير الديمقراطي الوطني الشعبي ذو الأفق الاشتراكي.

عن المجلس الوطني :الرباط في 8 نونبر 2026

بناء جبهة الطبقات الشعبية كضرورة للتغيير الوطني الديمقراطي الشعبي

رسخ النهج الديمقراطي العمالي في مؤتمره السادس السيرورة الثالثة ضمن السيرورات الأربع لإنجاز برنامجه للتحرر الوطني والديمقراطية والاشتراكية ، والمتمثلة في بناء جبهة الطبقات الشعبية. ويندرج إدراج هذه السيرورة ضمن السيرورات الأربع نظرا لضرورتها في تحقيق مهمة التغيير الوطني الديمقراطي الشعبي.

لكن بقدر ما يشكل بناء هذه الجبهة ضرورة بقدر ما يعتبر عملية ممتدة وصعبة تتأرجح بين الانبعاث والتمدد من جهة والنكوص من جهة أخرى . ونظرا لطبيعة بنائها المعقد فإن النهج الديمقراطي العمالي يعمل مند مدة على المساهمة في تجميع الطبقات الشعبية والقوى المناهضة للمخزن في إطار جبهات ميدانية بهدف تحقيق نضال مشترك ميدانيا ،وتقوية العلاقات بين القوى المناضلة السياسية والنقابية أو الجمعوية، ومواجهة السياسات المخزنية في العديد من القضايا ، وذلك في أفق بناء جبهة الطبقات الشعبية ذات الهدف الاستراتيجي، التغيير الوطني الديمقراطي الشعبي. وبلور هذا السير إنشاء الجبهة الاجتماعية والجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع.

هذه الجبهات التي حان الوقت لتقييم وضعية مساراتها وآفاقها. وشكلت ضرورة هذا التقييم الدافعالذي جعل الجريدة تخصص ملف العدد لموضوع الجبهات ، متوخية من ذلك فتح النقاش حول وضعيتها الحالية ، بطرح تصور حزب النهج الديمقراطي العمالي حول سيرورة الجبهات القائمة ، ثم محاولة وضع تصورات لآليات إنشاء الجبهة الموحدة ضد الاستبداد والفساد .

سيرورة بناء الجبهات الشعبية:

نظرة تقييمية من منظور حزب النهج الديمقراطي العمالي

زهرة حكيمي

الحديث عن تقييم سيرورة الجبهات الشعبية يتطلب طرح الإشكال التالي : هل الجبهة ضرورة تكتيكية للتغيير، أم غاية استراتيجية ؟

منذ مؤتمر الأممية الشيوعية الثالث سنة1921، ثم السابع في سنة 1935، انطلق الماركسيون - اللينينيون من مبدأ أساسي مفاده أن الجبهة الشعبية ليست غاية في ذاتها، بل تكتيك مرحلي يخضع لتحليل ملموس للوضع الملموس. فالجبهة، في جوهرها، تحالف بين الطبقة العاملة وقطاعات واسعة من الشغيلة والفلاحين والبرجوازية الصغيرة، بهدف مواجهة خطر رئيسي يتجلى في الفاشية أو الرجعية أو الاستعمار. غير أن هذا التكتيك يحمل في طياته تناقضاً بنيوياً، فهو يوسّع القاعدة الاجتماعية للنضال، لكنه في الوقت ذاته يهدد باستيعاب الطابع الطبقي للحركة العمالية وإخضاعها لقيادة قوى غير بروليتارية.

الأمر الذي يحيلنا على تأسيس نظري للمسألة من الطبقة ضد الطبقة إلى النضال ضد الفاشية.

شكّل تحول الأممية الشيوعية من خط الطبقة ضد الطبقة بين المرحلة الممتدة من 1928الى1934، والذي اعتبر الاشتراكيين الديمقراطيين فاشيين اجتماعيين، إلى خط الجبهة الشعبية، نقطة تحول استراتيجية. فقد أدرك الشيوعيون أن الفاشية ليست مجرد انقلاب برجوازي صغير، بل تعبير عن أزمة هيمنة الرأسمالية الاحتكارية، وأن هزيمتها تقتضي وحدة أوسع من البروليتاريا وحدها. غير أن هذا التحول حمل مخاطر نظرية: الخلط بين التناقض الرئيسي والذي يتجلى في صراع البروليتاريا من جهة، والبرجوازية من جهة أخرى، والتناقض الثانوي بمعنى الديمقراطية في مواجهة الفاشية، وكذا إمكانية إطالة أمد النظام الرأسمالي عبر تهدئة الصراع الطبقي داخل الجبهة.

هذا التقييم يتطلب كذلك استيعاب التجارب التاريخية وما أنجزتها في هذا المجال ، حيث تظهر التجارب التاريخية للجبهات الشعبية في كل من فرنسا سنة 1936، و إسبانيا في نفس السنة أي سنة 1936، و الشيلي بين سنتي 1938 و1970،و لبنان وغيرها، أن الجبهات حققت مكاسب مهمة نذكر منها: الإصلاحات الاجتماعية، وتجلت في تحسين شروط العمل، الدفاع عن الحريات الديمقراطية. لكنها كشفت أيضاً عن حدود بنيوية تجلت في الاستيعاب القيادي ،حيث غالباً ما آلت القيادة إلى القوى الإصلاحية من اشتراكيين، و أحزاب البرجوازية الصغيرة، التي عملت على تحييد النضال الطبقي وتوجيهه نحو إصلاحات لا تمس أسس الاستغلال، وكذا الانقسام الداخلي الذي برز في التناقض بين مبدأ الوحدة في العمل ومبدأ الاستقلالية الطبقية، أدى إلى انفجارات ، نذكر منها: انهيار الجبهة الشعبية الفرنسية سنة 1938، الانقلاب الذي حدث سنة 1973 في الشيلي ضد حكومة أليندي، وهي تجربة قاسية كشفت أن الجبهة دون سلطة بروليتارية منظمة وقادرة على الدفاع عن نفسها تصبح عرضة للخيانة أو الانقلاب. وكذلك تصاعد الخطر اليميني عبر برنامج مشترك، والذي غالباً ما اقتصر على الحد الأدنى، مما أضعف قدرة الجبهة على التحول إلى أداة لتصفية الاستغلال.

ومن خلال رصد ما سبق، يمكن تبيان القراءة النقدية لحزب النهج الديمقراطي العمالي والتي يقترح فيها الحزب صيغة تقوم على ثلاثة أعمدة أساسية وهي: الديمقراطية الجذرية، أي سلطة القاعدة هذا من جهة، ومن جهة ثانية الانتخابات، القابلة للعزل، بمعنى الشفافية، والاستقلالية الطبقية من خلال رفض الذوبان في أحزاب غير بروليتارية، ومن جهة ثالثة الوحدة في التنوع عبر تحالفات مرنة لا تذوّب الاختلاف.

ومن منظور ماركسي-لينيني، يحمل هذا النهج إمكانات تقدمية، لأنه يعزز الرقابة من القاعدة، ويقلل من مخاطر البيروقراطية والانحراف، ويحافظ على الطابع الطبقي للجبهة. لكنه يعاني من إشكالات، يجب حلها وتجاوزها، نبرز بعض ملامحها وبشكل مركز في ثلاث نقاط، وهي: -أولا: الخطر الشعبوي والذي من خلاله قد تتحول الديمقراطية الجذرية إلى شكلية إذا لم ترتبط بتحليل طبقي صارم، فالمطالب العامة من حرية، كرامة، وعدالة اجتماعية، قد تُفرغ من مضمونها الطبقي؛

- ثانيا: الضعف التنظيمي لأن الاستقلالية المفرطة قد تؤدي إلى تفتت الجبهة وغياب قيادة قادرة على اتخاذ قرارات حاسمة في لحظات الأزمة؛

- ثالثا: الانفصال عن الجماهير، فالشعارات الديمقراطية العمالية قد تبدو نخبوية إذا لم تتجذر في نضالات ملموسة مادية كمسالة أجور، والسكن، والخدمات الاجتماعية.

الأمر الذي يدفعني الى طرح السؤال التالي: إلى أي حد يمكن الحديث عن اتجاه سيرورة الجبهات المعلنة نحو المأسسة؟

إن الجبهات المعلنة، أي المعلنة رسمياً بين الأحزاب والمنظمات الجماهيرية، تخضع لسيرورة نموذجية من اللقاءات التنسيقية إلى البرنامج المشترك، ثم إلى التحالفات وحتى الانتخابية منها، ثم إلى المشاركة في الحكم. في كل مرحلة، يزداد خطر الانزلاق. فالتنسيق يفرض تنازلات، والبرامج المشتركة تحد من الطابع الثوري، والمشاركة في الحكم تفرض إدارة الرأسمالية بدل تجاوزها، بينما الدرس الماركسي-اللينيني هنا يبين أن الجبهة ليست بديلاً عن الحزب الطبقي، بل امتداد له. فبدون حزب بروليتاري قوي ومنظم، تصبح الجبهة غطاءً لقوى أخرى، ومنصة لتصفية طموحات الطبقة العاملة.

على سبيل الختم يمكن التأكيد «لا جبهة شعبية بدون قيادة عمالية» لأن التقييم المستند على المرجعية الماركسية-اللينينية لسيرورة الجبهات الشعبية لا يرفضها مبدئيا، بل يرفض ما يسمى بالجبهوية كعقيدة. فالدرس الأساسي، والذي يتطلب استيعابه هو أن الجبهة تنجح حين تبنى من الأسفل عبر لجان شعبية، نقابات، تنسيقيات، تعاونيات...الخ، لا من الأعلى فقط، وحين تحافظ على استقلالية الطبقة العاملة، وحين تضع مسألة السلطة في صلب برنامجها. وفي هذا الصدد، يقدم حزب النهج الديمقراطي العمالي إضافات مفيدة في الرقابة والشفافية، ويسعى إلى الاندماج في استراتيجية ثورية شاملة. فالجبهة، في النهاية، ليست غاية بل جسرا، والجسر لا قيمة له إن لم يفض إلى تغيير جذري في موازين القوى لصالح الشغيلة والطبقة العاملة.

جبهات النضال الشعبي: بين الضرورة وإكراهات البناء

إدريس عدة

مقدمة في جذور مبادئ العمل الجبهوي:

منذ بوادر انبثاق الحركة العمالية الحديثة والتطور التاريخي للصراع الاجتماعي والسياسي، برز الماركسيون بدفاعهم المبدئي، الثابت والصلب، عن خيار «العمل الجبهوي». ولم يكن هذا الدفاع يوماً مجرد خيار تنظيمي عابر تمليه ضرورات تفرضها موازين القوى المختلة مؤقتاً، بل كان تعبيراً عميقاً عن قناعة استراتيجية راسخة؛ مفادها أن الجبهة تشكل أداة تكتيكية بالغة الفعالية لتنظيم الصراع الطبقي والسياسي في محطات حاسمة من مسار المواجهة مع التحالفات الطبقية الحاكمة. هذه التحالفات السياسية والاقتصادية تفرز باستمرار تعبيرات وسياسات مُعادية كليا لمصالح الجماهير الكادحة وعموم الشعب.

وراهن الماركسيون دائما على جبهات النضال الأممي أيضا كإطار فعال ومؤثر في مواجهة الهيمنة الإمبريالية والتصدي للعنصرية والصهيونية، كذلك انطلاقاً من يقينهم باستحالة انتصار الطبقة العاملة وهي معزولة أو منعزلة عن محيطها الاجتماعي. إن الطبقة العاملة بحاجة ماسة وموضوعية إلى توسيع نطاق المعركة، وكسب حلفاء جدد من مختلف الفئات المتضررة، وبناء إطار نضالي مشترك يتيح تجميع القوى المشتتة في مواجهة خصم شرس موحد، عالي التنظيم ومتمكن من أدوات السيطرة.

أ ـ نزوع وحدوي واستقلالية سياسية وطبقية:

في مقابل هذا التوجه المبدئي نحو التحالف والانخراط الجبهوي، ظل الماركسيون -لا سيما اللينينيون منهم- حريصين كل الحرص على أمرٍ جوهري لا يقبلون المساومة عليه أبداً، ألا وهو الاستقلال الطبقي والسياسي والتنظيمي للحزب العمالي عن سائر الطبقات والفئات الشعبية الأخرى المنخرطة في نفس الجبهة. والمقصود بالاستقلال هنا، بوضوح تام، أن انخراط الحزب في الجبهة لا يعني نهائيا الذوبان في مكوناتها، ولا التنازل عن برنامجها الثوري للحزب، ولا السكوت عن الاختلالات أو التباينات الفكرية والسياسية التي قد تظهر بين الحلفاء. بل يعني تدبير نضال مشترك على قاعدة «برنامج حد أدنى» متفق عليه، مع الاحتفاظ الكامل بحق النقد الموضوعي، وطرح البدائل، وضمان حق التمايز الفكري والسياسي.

من هذا المنطلق، ظل النظر إلى النقد باعتباره الشرط الأساسي لتصحيح المسار، وحماية الجبهات من الانحرافات المحتملة، ومن هيمنة القوى المترددة، أو الوقوع في فخ السطوة على قيادة الفعل الجبهوي من قبل الأعداء أو القوى المتخاذلة. وبهذا المعنى الدقيق، فإن الجبهة ليست تحالفا أبديا، ولا هي تنازل طبقي، بل هي أداة صراع سياسي واجتماعي يبادر الحزب الثوري أو الطليعة الثورية إلى بنائها مع أقرب القوى إلى تصوراته في مرحلة معينة من تطور الصراع، بهدف تعبئة أوسع قطاعات الشعب حول مطالب ملموسة، وعزل العدو الرئيسي الأكثر شراسة، وتغيير ميزان القوى لصالح الكادحين.

ب ـ مسار الجبهات في السياق الوطني والمحطات الميدانية البارزة

في المغرب، وُجد الماركسيون وفي طليعتهم مناضلات ومناضلو النهج الديمقراطي العمالي، دوما في طليعة الداعين إلى تأسيس الجبهات والمبادرين إلى تشكيلها الميداني بغاية نضالية صريحة مفادها تقوية شوكة النضال الشعبي، وكسر العزلة المنهجة التي يفرزها النظام المخزني على قوى التغيير الجذري، وعزل قوى الاستبداد والفساد سياسيا وجماهيريا. وكما ينطلق الماركسيون المغاربة عموما في تأسيس وتفعيل الجبهات وأنوية العمل المشترك من قناعة عميقة بأنها ليست مجرد هياكل للتنسيق الفوقي، بل هي مدارس سياسية وتنظيمية مفتوحة تكسب الجماهير والعمال خبرات سياسية وميدانية. ففيها يتعلم المناضلون معنى العمل المشترك، وإدارة المعارك وتدبير التنوع والخلافات ديمقراطياً، وصناعة القرار الجماعي، وضمان وحدة الممارسة، ومراكمة الدربة الميدانية الضرورية لنقل النضال من إطار المطالب الجزئية المعزولة إلى الأفق الثوري الشامل.

وفي خضم البحث الدؤوب عن أشكال الوحدة الممكنة، بادر اليسار الجذري والماركسيون المغاربة، وعلى رأسهم النهج الديمقراطي العمالي، إلى تشكيل والالتحاق بالعديد من التجارب البارزة، من ضمنها:

تجمع اليسار الديمقراطي: بمكوناته المختلفة الذي رأى النور في 6 يونيو 2004.

التنسيقيات المحلية لمناهضة الغلاء: التي ناهزت 70 فرعاً سنة 2006 كاستجابة غاضبة لضرب القدرة الشرائية.

الجبهة الاجتماعية المغربية (2019): بنحو 20 فرعاً سعت لتوحيد النضالات الاجتماعية المتناثرة في مختلف القطاعات.

الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع (2021): التي تجاوزت في محطات عديدة 70 فرعاً وموقعاً نشيطاً تجسيداً لعمق الارتباط بالقضية المركزية للشعب.

تنسيقية «أكال» للدفاع عن أراضي الأجداد: التي انطلقت من الأطلس الصغير وتيزنيت واشتوكة أيت باها وأعلنت رسمياً في دجنبر 2018 ضد نهب الأراضي الجماعية.

إضافة إلى ذلك، ظهرت تنسيقيات فئوية وقطاعية وازنة؛ كتنسيقية الأساتذة المتدربين، والأساتذة المتعاقدين، وتنسيقية إسقاط التقاعد، والحراك التعليمي الواسع، فضلاً عن الحركة الثقافية الأمازيغية كجبهة ثقافية ظهرت منذ تسعينيات القرن الماضي. كما شكّلت محطات كبرى مثل حراك سيدي إفني (2008)، وإميضر (2011)، وحركة 20 فبراير (2011)، وحراك الريف (2016)، تجارب ميدانية حية جسدت جوهر العمل الجبهوي في توحيد الفئات حول مطالب مشتركة في مواجهة خيارات الدولة المخزنية.

ج ـ أسباب تعثر هذه التجارب وانحسارها:

هنا يبرز السؤال المركزي والملحّ بكل قوة: لماذا تعددت هذه المبادرات ثم انحسرت، ولم تتقدم لتتحول إلى قوة منظمة قادرة على تغيير موازين القوى بشكل جذري؟

يشكل تعددت مبادرات بناء الجبهات دليلا واضحا على أنها تمثل اجابة موضوعية على الحاجة الملحة إلى تقوية النضال الشعبي وتجاوز تشتته في مواجهة الهجمات النيوليبرالية والسياسات المخزنية. لكنها انحسرت لعدة أسباب متداخلة، موضوعية وذاتية، أبرزها:

ضعف تأثير الحزب العمالي المستقل القادر على قيادة الجبهة سياسياً وتنظيمياً وتأمين استمراريتها، بدلاً من بقائها رهينة الحماس الظرفي العابر.

أزمة التعاطي مع قوى الإسلام السياسي وما تفرزه هذه العلاقة من تقاطعات أو توترات سياسية تكبح أحياناً انطلاق المبادرات الجبهوية وتعيق تطورها.

هيمنة التنسيق الفضفاض والاكتفاء بتجميع التنظيمات دون قاعدة ميدانية واضحة، وبرنامج عمل موحد وحدد سلفا، ولا آليات محاسبة دقيقة، مما يعرض هذه التجارب للتفكك السريع عند أول تباين في التقديرات السياسية، اوختبار يفرضه القمع المباشر.

ضغط القمع المخزني والاختراق البوليسي عبر أساليب التضييق والاحتواء والضرب تارة، أومحاولة جر النضالات نحو سقف المطالب الجزئية والتناحر الأيديولوجي المفتعل تارة أخرى.

ضعف الارتباط بالطبقة العاملة وكادحي المدن والبوادي، حيث تظل الجبهة في كثير من الأحيان حبيسة النخب المثقفة دون امتداد حقيقي في الأحياء الشعبية، الدواوير، المعامل، والجامعات...

غياب التقييم النقدي الجماعي، حيث تبدأ كل تجربة جديدة من الصفر تقريبا، مُكررة نفس أخطاء التسرع والارتجالية والوقوع في الفوضى التنظيمية، وتضخيم والاختلافات والتناقضات حتى الذاتية منها، أحيانا بنية مبيتة لتفكيك الجبهة.

د- آفاق ومقترحات إطار لعمل جبهوي واضح ومنتج للتغيير:

رغم هذا الانحسار والانتكاسات المتكررة، فإن الإشكال الحقيقي لا يكمن في تكتيك الجبهات بحد ذاته، بل في الارتجالية وغياب شروط بنائها السليم. فالجبهة لا تنشأ بالنيات الحسنة وحدها، بل تتطلب برنامجا واضحا، وقاعدة منظمة، وقيادة حازمة ومستقلة. ومن هنا نقترح نقاشا واسعا حول سبل بناء جبهات شعبية ديمقراطية ومستدامة عبر تجاوز اختلالات التجارب السابقة وفق المداخل الآتية:

أولاً: أولويات موجهة للعمل المستقبلي:

من أجل ضبط بوصلة العمل الجبهوي مستقبلا لابد أن نتجاوز مسببات الغموض البرنامجي والترهل التنظيمي والبيروقراطية، والتطاحن الداخلي، كأعطاب ذاتية رافقت تجاربنا السابقة، وعليه نقترح الأولويات التالية:

التمييز بين التحالف الاستراتيجي والجبهة التكتيكية عبر التأكيد بكل وضوح أن الجبهة ليست بديلاً عن الحزب الثوري المستقل ولا اندماجاً أيديولوجياً شاملاً، بل هي أداة صراع مرحلية لا تلغي الحرص على الاستقلال الفكري والسياسي للحزب.

وضع برنامج حد أدنى واقعي واضح لتجنب سيادة الشعارات الفضفاضة والمطالب الخلافية، وبناء الجبهات على ملفات مطلبية مباشرة وملموسة تهم أوسع جماهير الشعب (مثل: حماية القدرة الشرائية، مجانية التعليم والصحة، محاربة الغلاء والتطبيع).

اعتماد قاعدة الوحدة في الميدان والنقد الفكري الحازم، في التعاطي مع قوى الإسلام السياسي (العدل والاحسان اساسا)، أي التعاون في المعارك المباشرة ضد الاستبداد والفساد مع الاحتفاظ بالتمايز الفكري الكامل ورفض أي تنازل عن الحريات العامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة.

تكريس ثقافة التقييم النقدي الموضوعي والمستمر لضمان النجاح في حماية الجبهات من الاختراق، وحفظ ذاكرة النقاش الداخلي بتوثيقه ليظل شاهدا على الأطراف ومرجعا في المساءلة والمحاسبة.

ثانياً: مقترحات عملية من أجل بناء الجبهات

إن المرتكزات المشار اليها سلفا تظل في رأيي غير كافية لبناء جبهات منتجة للفعل الوحدوي الجاد في تعديل ميزان القوة لفائدة الجماهير الشعبية، وهي تبقى قاصرة عن بلوغ ذلك ما لم تقترن في نظري بتحقيق الشروط لعملية التالية:

تجاوز الفوقية والنزول إلى القواعد بالانتقال من البناءات الفوقية النخبوية إلى لجان محلية وفروع حية متجذرة في الأقاليم، والأحياء الشعبية، والدواوير، المعامل، والجامعات لتلامس اليومي المعيش للكادحين.

تسييد مبادئ الديمقراطية الداخلية وقواعد المحاسبة لمحاربة الفوضى التنظيمية والبيروقراطية معاً، وإقرار آليات واضحة لاتخاذ القرار لمنع احتكاره من طرف أي مكون منفرد.

التحصين ضد الاختراق والقمع بالتصدي الفعلي والجماعي للأساليب البوليسية وتدجين النضالات، وتحويل الجبهة إلى شبكات تضامن واسعة لحماية المناضلين المعتقلين أو المستهدفين بالتضييق.

ربط النضالات المتفرقة وتوحيدها عبر شبكة تنسيق دائمة لدمجها في دينامية وطنية كبرى/ جبهة عريضة قادرة على تغيير موازين القوى بفعالية.

خلاصة عامة

إن نجاح العمل الجبهوي لا يكمن في كثرة اليافطات الفوقية، بل في الموازنة الحكيمة من جهة بين الجذرية السياسية والوضوح الاستراتيجي، عبر الارتباط الحقيقي بالطبقة العاملة والكادحين وجعلهم أساس الجبهات ونواتهم الصلبة من خلال حزبهم المستقل. ومن جهة أخرى المرونة التكتيكية، والديمقراطية التنظيمية، ووضوح البرنامج والالتصاق بالعمق الجماهيري الشعبي.

هكذا، وأمام الإخفاقات المتتالية لأغلب تجارب الجبهات ومشاريع العمل المشترك، سواء على الواجهات السياسية أو الاجتماعية، تبقى المهمة التاريخية الملقاة على عاتقنا اليوم ليست التخلي عن العمل الجبهوي بسبب تعثره، بل إعادة بنائه على أسس شعبية وديمقراطية منفتحة على إمكانات التحول النوعي في اتجاه إسقاط الاستبداد والفساد، وفي أفق بناء مجتمع الحرية والكرامة والاشتراكية.

التحالف الطبقي وتنظيم الجبهات في الممارسة والفكر الماركسي المغربي:

آليات بناء جبهة الطبقات الشعبية السيرورة الثالثة في الخط السياسي للنهج الديمقراطي العمالي ...

تقديم عام: يعتبر تشكيل الجبهات وتحالف الطبقات الشعبية من المرتكزات النظرية والتنظيمية الأساسية في أدبيات الحركة الماركسية اللينينية المغربية خاصة منظمة إلى الأمام الذي يعتبر النهج الديمقراطي العمالي شكلا من أشكال استمراريتها وكذا منظمة 23 مارس.

تهدف أطروحة تجميع القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحقوقية والثقافية والفكرية إلى تقويض النظام التبعي وإنهاء الاستغلال الرأسمالي عبر استكمال مهام التحرر الوطني والبناء الديمقراطي الفعلي ...

يعتبر النهج الديمقراطي العمالي الجبهات طارات للعمل النضالي الوحدوي.. أما «الطبقات الشعبية» فنقصد بها الكتلة التاريخية بالمفهوم الغرامشي التي تضم الطبقات العاملة والكادحة والقوى السياسية والنقابية والحقوقية والنسائية والشبيبية والفكرية والثقافية، من أجل إحداث التغيير فهي إذن تنظيم قاعدي وليس تحالفا سياسيا أو حزبيا فوقيا يعمل من أجل إنهاء الاستغلال والتبعية....

محمد شويا

المحور الأول: محددات الجبهة الشعبية النظرية والاجتماعية والتاريخية بعض ملامح التنظيم الجبهوي للحركة الماركسية اللينينية العالمية والمغربية:

-1المحددات النظرية : نقصد بالجبهة الشعبية (الجبهة المتحدة عند لينين والكتلة التاريخية عند غرامشي) ذلك التحالف الاستراتيجي الواسع الذي يضم الطبقة العاملة والفلاحين والفئات الشعبية والمثقفين لتحقيق التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي مواجهة القوى الرجعية والرأسمالية. ورغم الاختلاف الزمني فان رؤية لينين ورؤية غرامشي تتكاملان في الانتقال من التحالف التكتيكي الى الهيمنة الثقافية والسياسية..

+مفهوم الجبهة المتحدة عند لينين : يرى لينين أن الثورة لا يمكن أن تنجح بالاعتماد على الطبقة العاملة وحدها بل تتطلب بناء تحالفات طبقية واسعة :

-تحالف العمال والفلاحين : اعتبر لينين أن التحالف بين العمال والفلاحين الفقراء هو عصب التحالف الشعبي والركيزة الأساسية للحركة الثورية في مواجهة الاستغلال الرأسمالي وتردد الطبقات الوسطى ذات الأفق الإصلاحي خصوصا البرجوازية الصغيرة المتذبذبة ..

-سياسة الجبهة المتحدة : عمل لينين على توحيد نضالات العمال من مختلف الاتجاهات السياسية خصوصا الشيوعيين والاشتراكيين الديمقراطيين وذلك للدفاع عن مطالبهم اليومية والآنية ومواجهة الرأسمالية والفاشية.

- القيادة الطليعية : ركز لينين على أهمية وجود الحزب الطليعي الثوري الذي يقود التحالف ويحافظ على استقلاليته التنظيمية والايدلوجية داخل الجبهة.

- + مفهوم الجبهة عند غرامشي (الكتلة التاريخية): وسع غرامشي مفهوم التحالفات السياسية والاقتصادية ليشمل البعد الثقافي والأيديولوجي، وقد استخدم مصطلح الكتلة التاريخية للدلالة على الجبهة الشعبية...

- تجاوز المصالح الضيقة : يرى غرامشي أن الطبقة العاملة لا يمكن أن تصبح قائدة للكتلة التاريخية الا اذا تخلت عن مصالحها الفئوية الضيقة وأن تتبنى مصالح ومطالب الفئات الشعبية الأخرى كالفلاحين الفقراء والبورجوازية الصغرى.

- الهيمنة الثقافية : تعتمد الجبهة عند غرامشي على الرضى الطوعي للجماهير عبر القيادة الفكرية والأخلاقية. وليس عبر الطرق القسرية او القوة المادية...

- حرب المواقع : لا يفضل غرامشي الهجوم المباشر على الدولة فهو يدعو إلى بناء شبكة تحالفات طويلة الأمد داخل مؤسسات المجتمع المدني وذلك لتفكيك هيمنة الطبقة السائدة بالتدريج ...

-2 المحددات الاجتماعية والتاريخية:

- +المحددات الاجتماعية : يمثل مفهوم الجبهة سواء الجبهة المتحدة عند لينين أو الكتلة التاريخية عند غرامشي حجر الزاوية في الاستراتيجية السياسية الماركسية وذلك لتجاوز العزلة النقابية وبناء تحالفات اجتماعية واسعة قادرة على إحداث التغيير ...

ويضم التحالف الطبقي التكتيكي أي الجبهة المتحدة عند لينين وعند غرامشي في الكتلة التاريخية تحالف العمال والفلاحين وهما قطب الرحى وعصبه في الجبهة الشعبية، إضافة إلى الطبقة الوسطى في شرائحها العليا أو الدنيا البورجوازية الصغرى ثم المثقفين الثوريين والديمقراطيين والنقابات والأحزاب الإصلاحية أو الاشتراكية الديمقراطية. ويرى لينين في هذا التحالف أنه تاكتيكي ومؤقت ولا يعني الاندماج الفكري والتنظيمي، بل يهدف فقط إلى كسب ثقة الجماهير التي لا تزال تتبع للقيادات الإصلاحية ولكشف عمايل هذه القيادات أمام القواعد خلال النضال المشترك وكان شعار لينين بهذا الصدد «سيروا متفرقين واضربوا معا»

+المحددات التاريخية :

ارتبط بناء التحالفات الطبقية والتنظيم الجبهوي عند الماركسيين عموما بالشروط التاريخية لتطور وتقدم الصراع الطبقي سواء في المجتمعات الرأسمالية بأوروبا أو أمريكا ... ففي روسيا انتبه لينين إلى ضرورة التمييز بين التناقضات الرئيسة والأساسية والثانوية. سواء ما قبل الثورة وخلالها، أو ما بعدها، فالسجالات في الأممية الثانية خلال أجواء الحرب الأولى انقسم الماركسيون إلى اتجاهين: الاشتراكية الديمقراطية أو الإصلاحيون والشيوعيين أي الثوريون. وفي صلب هذه السجالات كانت المسالة الوطنية، كان الموقف من الحرب وعلى هذا الأساس اتجه لينين إلى تحليل تناقضات الأوضاع بروسيا فكان بناء التحالف التاكتيكي مع المانشوفيين أي الاشتراكيين الديمقراطيين ممثلا بحكومة كرنسكي 1916 التي انتهت بحسم السلطة لصالح البلاشفة 1917.. أما في إيطاليا وفرنسا (الجبهة الشعبية1936) وسائر أوربا الغربية، فقد عرفت تراجع الأحزاب والتيارات الشيوعية والاشتراكية الديمقراطية أمام صعود الحركات والأنظمة الشعبوية النازية بألمانيا والفاشية بإيطاليا نتيجة لأزمات الرأسمالية حول المجال الحيوي (الأسواق والمستعمرات) أي المجالات الوطنية واللاوطنية الضرورية للرأسمال..

هذا الوضع ومن داخل سجنه كتب انطونيو غرامشي حول الجبهة الشعبية أي الكتلة التاريخية وتضمنت إضافات مهمة ونوعية لرؤية لينين حول الجبهة المتحدة بالخصوص أفكار البناء القاعدي للجبهات وفكرة الهيمنة الثقافية والأيدلوجية والمجتمع المدني والمدرسة والمثقف العضوي ...

وبالنسبة للمغرب فإن التاريخ السياسي للبلد يخبرنا أن مسالة الجبهات والتكتلات ظهرت أولا داخل المعسكر المحافظ والرجعي في قماط النزعة الوطنية: كتلة العمل الوطني 1934 مثلا التي طالبت بإصلاح النظام الاستعماري ثم الحزب الشيوعي المغربي 1943 والذي انخرط نضال الأوروشيوعية العالمي ضد الفاشية وفي 1944 حزب الاستقلال الذي جمع تيارات محافظة مرتبطة بهذا القدر أو ذاك بالمخزن وبعض الأوساط الاستعمارية. هذه التيارات في الحركة الوطنية كانت ذات أفق عروبي وإسلاموي في الغالب مع بعض الاستثناءات ثم القديك أي جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية وهي واجهة سياسة للتحالف الطبقي السائد تحت النظام التبعي قيد التشكل والذي حسم السلطة مبكرا 1962 .

التنظيم الجبهوي لليسار سيولد متأخرا مع أواخر ستينيات القرن الماضي وبداية السبعينيات لدى منظمات الحركة الماركسية المغربية خصوصا منظمة 23 مارس وإلى الامام ولنخدم الشعب.

في تقديري بدأ الفكر الجبهوي اليساري عند منظمتي 23 مارس وإلى الامام انطلاقا من نقد الأحزاب الإصلاحية التقليدية ومن قراءة ممارسات تجارب الشعوب خصوصا تجارب شعوب روسيا والصين وأمريكا اللاتينية والشعب الفلسطيني، وأيضا استبطان الإرث النظري الماركسي سواء عند كارل ماركس وانجلز (تناقضات المجتمع الرأسمالي) ولينين (قيادة الطبقة العاملة وضرورة تحالف العمال والفلاحين الفقراء) غرامشي (الهيمنة الثقافية والأيدولوجية والمجتمع المدني والمدرسة والمثقف العضوي) وماو تسي تونغ (التحرر الوطني والقضاء على التخلف) وحرب التحرير الشعبية.. عملت الحركة الماركسية اللينينية المغربية إلى جانب العمال والفلاحين من خلال النقابات والأحياء الشعبية والبوادي كما اشتغلت على دور الطليعة التلاميذية (النقابة الوطنية للتلاميذ) وتجذير نضالات الإتحاد الوطني لطلبة المغرب بربط ما يجري بالحركة الطلابية مع الحركة الجماهيرية بالشارع، كما تم إنشاء اتجاه الطلبة الجبهويين ثم تجربة التيار القاعدي 1978 ، كما أن أزمة الحركة النقابية المغربية دفعت بعض زعماء اليسار الجديد إلى الانخراط فيما سمي آنذاك بالبديل التاريخي وإنشاء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل 1978... وقد عمل النهج الديمقراطي العمالي على بلورة أطروحة مهمة ومتكاملة في خطه السياسي والتنظيمي والأيديولوجي عن الجبهة والتحالفات الطبقية الممكنة بين العمال والفلاحين والكادحين والمتوسطين من المثقفين الديمقراطيين والثوريين الطلبة والحقوقيين والنساء والأحزاب الديمقراطية والإصلاحيين الغاضبين والقوى الحية وأحرار العالم والشعوب والبورجوازية الوطنية التي تعاني من البورجوازية الوكيلة والريعية ومن المخزن الاقتصادي .. كما ميز النهج الديمقراطي بين أربع جبهات وهي: الجبهة الميدانية والتي تضم كل معارضي المخزن ثم الجبهة الديمقراطية والتي تضم أحزاب اليسار الديمقراطي واليسار الاشتراكي الإصلاحي خارج اتجاهات أحزابهم المخزنة واليسار الجذري من كل الماركسيين المنظمين وغير المنظمين ويعتبر النهج الديمقراطي العمالي أن الجبهة الديمقراطية هي التي يجب ان تلعب الدور المركزي في قيادة تحالف الطبقات الشعبية وهذا لن يتاتى دون تقوية وتجذير وتصليب وتوسيع الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين.. ثم التضامن من أجل انشاء أممية جديدة مع شيوعيي العالم لتشكل جبهة عالمية ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية ...

المحور الثاني: آليات تشكيل الجبهات وبناء القاعدة التنظيمية عند النهج الديمقراطي العمالي وتحديات العمل الجبهوي :

1 - آليات بناء جبهة الطبقات الشعبية :

لم ينطلق حزب النهج الديمقراطي العمالي في عمله بالجبهات من فراغ بل استند إلى ما راكمته الحركة الماركسية اللينينية المغربية والحركة الديمقراطية المغربية عموما في بناء الاطارات والتكتلات والاتحادات المناضلة الحزبية والنقابية والجمعوية والحقوقية والنسائية والشبيبية والمعطلين والحركة الأمازيغية الديمقراطية من داخل الحقل المضاد وسط العمال والفلاحين والكادحين والمعطلين والمعتقلين السياسيين وأسرهم والنساء والشباب والطلبة والمثقفين والنخبة.. كما ينطلق النهج الديمقراطي العمالي من قراءة علمية ودقيقة للتشكيلة الاقتصادية والاجتماعية في المغرب وطبيعة المخزن والنظام التبعي..

يستفيد أيضا النهج الديمقراطي العمالي في تصوره لبناء العمل الجبهوي بدون جمود عقائدي ولا تقديس وعلى ضوء الواقع المغربي إلى التراكم النظري الماركسي والماركسي اللينيني واجتهادات القادة الشيوعيين وتجارب شعوبهم في روسيا والصين وأوربا وأمريكا اللاتينية وافريقيا والعالم العربي والمغاربي.. ومن أبرز آليات تشكيل الجبهات التي اعتمدناها في النهج الديمقراطي العمالي:

-آلية الوضوح النظري والأيديولوجي : عكس بعض الاتجاهات في اليسار الجديد التي تنكرت للفلسفة الماركسية كأداة لفهم الواقع وتفسيره والعمل على تغييره متأثرة بنظرية «نهاية الأيدولوجيا» لفرانسيس فوكوياما وسقوط جدار برلين، فان النهج الديمقراطي العمالي لازال ومن منطلق نقدي للنظرية وتجربة إلى الأمام يعتبر الماركسية فلسفة للطبقة العاملة وأداتها للتفسير والتغيير ...

-آلية العمل الجماهيري والنضال القاعدي (خط الجماهير) :

يحاول النهج الديمقراطي العمالي رغم الحصار والقمع المخزني وأزمة الحركة النقابية المغربية وإفساد المجتمع المدني وأزمة التعليم العمومي والتعتيم الاعلامي الانغراس وسط العمال والفلاحين الصغار والأحياء الشعبية والجامعات من خلال تأطير وبلورة ومواكبة الحركات الاجتماعية والشعبية من أجل الخبز والشغل والصحة والتعليم والسكن والأرض والماء، كما يحاول النهج الديمقراطي العمالي ربط ديناميات الحركة الجماهيرية بالهدف السياسي الاستراتيجي وهو التحرر والديمقراطية والاشتراكية.

-آلية النضال الوحدوي والتنسيق الميداني : بناء لجان نضالية قاعدية مشتركة مثل التنسيقيات النقابية ولجان التضامن مع المعتقلين السياسيين في الريف وجيل زيد وعاملات مكناس ولجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية والحق في التنظيم والإضراب والكرامة الإنسانية والعدالة والمساواة والتظاهر والجبهة الاجتماعية ومناهضة الغلاء وهناك محاولات لصهرها في صيرورة نضالية موحدة والمساهمة في خلق قيادات جماهيرية مناضلة للحركات الاجتماعية و رسم آفاق سياسية لها ..

-آلية الصراع الأيديولوجي والفرز السياسي : ايديولوجيا فتح حوارات عمومية مع القوى الحية في المجتمع ديمقراطية وحداثية وإسلامية ومعارضة للمخزن، وممارسة النقد والنقد الذاتي لقطع الطريق على النزعات اليمينية الاصلاحوية واليسراوية المرض الطفولي. أما سياسيا لتحقيق الفرز لابد من وجود برنامج سياسي حد أدنى واضح وموحد بين مكونات الجبهة كمحرك وضامن لاستمرارية الجبهة وضمان استقلالية القرار الشعبي عن الاحزاب البورجوازية

-آلية التنظيم المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين : يجب أن يكون الحزب العمالي قويا ومنظما ومتجذرا واسع الانتشار وسط العمال والفلاحين ليقود جبهة الطبقات الشعبية وينال ثقتها ويحافظ على استقلالها ووحدتها.

2 - تحديات بناء جبهة الطبقات الشعبية :

تواجه عمليات بناء جبهة الطبقات الشعبية عدة معيقات ذاتية خاصة باليسار المناضل عموما وأخرى موضوعية..

-المعيقات الموضوعية مرتبطة بطبيعة نظام الاستبداد المخزني ومعاناة القوى السياسية والاجتماعية والثقافية والحقوقية والنقابية المناضلة مع المخزن سواء خلال مراحل سنوات الرصاص ضد الحركة الاتحادية والحركة الماركسية اللينينية المغربية من اختطافات واغتيالات ومنافي واعتقالات سياسية وإعدامات وسجون رهيبة ومقابر جماعية اثناء الانتفاضات الشعبية ورغم الانفراج الهش الذي حصل مع مطلع الألفية الجديدة 2004 ، فإن المخزن حافظ على طبيعته ووجوهه الاستبدادي حيث عادت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان كالاعتقال السياسي والسجن لسبب الرأي والقمع الرهيب لحراك الريف وجيل زيد ..

-المعيقات الذاتية : اندماج ما تبقى من الحركة الاتحادية بالمخزن، كما أن اليسار الديمقراطي واستمرار رهانه على إصلاح المخزن وتناقضاته بالعمل داخل المؤسسات الصورية والعمل المحتشم من داخل الحركة الجماهيرية : تجميد الجبهة الاجتماعية والسلم الاجتماعي وتدجين الحركة النقابية ..

ورغم أن النهج الديمقراطي العمالي اشتغل على تقييم تجربة إلى الأمام من خلال نقد جوانبها وأخطائها مع الحفاظ على جوهرها تحت شعار استمرار تحرير واشتراكية و غم أنه طور أطروحته حول مفهوم جبهة الطبقات الشعبية وتقدم نسبيا بمساهمته في بناء جبهات ميدانية أبرزها حركة 20 فبراير في 2011 ثم الجبهة الاجتماعية 2019 وجبهة دعم فلسطين وضد التطبيع، فإنه يجد صعوبات في لف كل الماركسيين اللينينين حول التقدم في بناء حزب الطبقة العاملة قطب الرحى في الجبهات، كما أنه لم يتقدم رغم مبادراته في جمع أغلب المتضررين من سياسات المخزن ومن الذين لهم مصلحة في التغيير ..

تقرير مجلس السلام السنوي:

اعتراف صريح بالفشل ومساواة بين الضحية والجلاد

أحمد الطناني

«لا تزال الفجوة بين ما تم الاتفاق عليه وما يحدث على الأرض تمثل الخطر الرئيسي الذي يهدد هذه العملية».

هذه خلاصة التقرير السنوي لمجلس السلام، والذي برغم كونه كالعادة مخيبًا لآمالنا كفلسطينيين، يُمثل في محصلته إدانة كاملة للاحتلال الإسرائيلي على تعطيل اتفاق وقف إطلاق النار، وتعطيل كل تجلياته وانبثاقاته، حتى تلك التي تنسجم مع برامج الاحتلال الإسرائيلي وطموحاته تجاه مستقبل القطاع.

الخطير أن مجلس السلام يحذر بوضوح من أنه «لا يمكن أن يستمر وقف إطلاق النار إلى أجل غير مسمى دون أن يحقق أي نتائج ملموسة»، وهو ما يعني رسالة واضحة وصريحة بأن عامل الوقت سيعني تفكيك الاتفاق تدريجيًا، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي في فرض الوقائع المتتالية دون أن يكون هناك رادع أو حسيب أو رقيب.

كما أنه يحاول أن يلقي الكرة من جديد في ملعب الطرف الفلسطيني في هذا الاتفاق، ليدفعه نحو المزيد من التنازلات، بقوله إنه «لا يجوز لأي طرف أن يتخذ من تأخر الطرف الآخر ذريعة لعدم تحركه، وتشكل هذه الالتزامات مجتمعة السبيل الوحيد لانسحاب إسرائيل من غزة وتحقيق إعادة الإعمار على نطاق واسع».

هذه الفقرة، وإن كان سيقرأها البعض بوصفها بوابة للضغط على الاحتلال الإسرائيلي، فإنني أرى فيها بوابة للمزيد من الضغط على الفلسطينيين للبدء بإجراءات لها علاقة بالسلاح، حتى قبل الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة أو جدولته، وهو ما يعني انقلابًا على خارطة الطريق التي تم توقيعها في مدينة العلمين المصرية، والتي تضمنت نصًا واضحًا على التبادلية والتزامن في الخطوات، بعد إلزام الاحتلال الإسرائيلي بتفاصيل المرحلة الأولى. وبالتالي إن أي تنازل فيها سيعني تأبيد الوجود الإسرائيلي في القطاع وإفقاد الفلسطينيين ما تبقى من أوراق محدودة يمكن أن تضمن التبادلية وتثبت الانسحاب.

التقرير يقول بوضوح إن مجلس السلام فشل فشلًا ذريعًا في عكس تجليات ما كان مطلوبًا منه على أرض الواقع، وفي مقدمتها إدخال لجنة التكنوقراط إلى القطاع، إضافة إلى دخول قوة الاستقرار الدولية وبدء عملها، وكذلك تنفيذ البروتوكول الإنساني وإدخال المساعدات. وكل هذا بسبب الرفض الإسرائيلي، مما يعني أن المجلس يُقر بأن حكومة الاحتلال، في هذا الاتفاق، طرفٌ يمتلك حق الفيتو لتعطيل أيٍ من الخطوات، أو كل الخطوات كما هو الوضع حاليًا.

وهذا ما يجعل مقاربة الطرف المشرف على الاتفاق، وفق قرار مجلس الأمن 2803، وهو مجلس السلام، لطبيعة إلزام أطراف الاتفاق، مشوهة، ويكشف خللًا منهجيًا في طريقة تطبيقه، وانحرافًا حقيقيًا عن كون الاتفاق بين طرفين يُلزمهما أمام مجلس الأمن والمنظمات الأممية والدول الراعية.

الخطير أيضًا أنه، كما عادته، عاد مجلس السلام ليساوي بين الضحية والجلاد، وذكر الطرف الفلسطيني باعتباره غير ملتزم بسبب ممارسته «أنشطة عسكرية»، رغم أنه لم يُسجَّل على الفلسطينيين في هذه الحالة ولا خرق واحد، ونفذوا كل ما عليهم من التزامات. وهذا الاتهام لا يمت إلى الواقع بصلة، وليس عليه أي دليل سوى الادعاءات الإسرائيلية، في الوقت الذي كان يُفترض أن يمتلك مجلس السلام أدواته للتحقق. وقد نصت خارطة الطريق على تشكيل لجنة من الدول الراعية لتكون مسؤولة عن التحقق من أي ادعاءات بشأن خروقات ميدانية أو أنشطة تتناقض مع نصوص الاتفاق وأيضا المجلس يتحمل مسؤولية عدم انتظامها.

أعتقد أن هذا التقرير لا يجب أن يمر بسلاسة في مجلس الأمن، ويجب أن يحظى بنقاش جدي يتضمن مساءلة حقيقية لمجلس السلام حول حقيقة ما يجري في قطاع غزة، خصوصًا أن تقارير وصور القتل اليومي والتدمير وتوسيع سيطرة الاحتلال على الأراضي، إضافة إلى سياسات التجويع والابتزاز الإنساني ومنع إدخال المعدات وتعطيل البروتوكول الإنساني، وكذلك الكوارث اليومية في القطاع، تعني أن الإبادة ما زالت مستمرة بأنساق متعددة، لكن هذه المرة بغطاء ورعاية من مجلس السلام ومن القرار الأممي 2803.

وبالتالي، فإن الخطوة الأولى، بعد عام من القرار الأممي وتشكيل مجلس السلام، هي الوقوف بجدية أمام الفشل المتراكم للفريق الرئيسي في المجلس في كل ما هو مطلوب منه، بما فيه حشد التمويل وإنهاء الكارثة الإنسانية وتطبيق مراحل الاتفاق كاملة، ووضع حد للمماطلة والعدوان الإسرائيليين. ويجب أن يلتقط مجلس الأمن فشل مجلس السلام في حشد التمويل، باعتباره إشارة من الدول التي سبق أن تعهدت بهذه الأموال إلى عدم ثقتها بالمجلس ودوره وخططه، في ضوء فشله في تنفيذ أي إجراء عملي على أرض الواقع في قطاع غزة.

المطلوب حراك نشط من الدبلوماسية الفلسطينية، وتواصل فعّال من القوى الفلسطينية مع الوسطاء والدول العربية والإسلامية التي كانت حريصة خلال الأشهر الماضية على إظهار تباينها مع مجلس السلام في المواقف عبر البيانات والمواقف الجماعية. وهذا ما يتطلب جبهة ضغط جدية تُمارَس في مجلس الأمن وعلى الولايات المتحدة، من أجل وقف الإبادة، ووقف حالة التضليل للرأي العام الدولي التي يشارك فيها ممثلو مجلس السلام الرسميون، بمن فيهم ممثله «السامي» نيكولاي ميلادينوف، وشريكه توني بلير، والفريق الأمريكي كوشنير وويتكوف ولايتستون، وإلا فسنكون أمام استدامة الإبادة، وتحويل كل ما يجري في القطاع إلى شكل مستمر من أشكال الموت التي يهندسها الاحتلال الإسرائيلي بشكل يومي

عن بوابة الهدف

وبراءتها اكتمال تحت الحصار الغزاوية نسرين سكيك تتأهل إلى نهائيات مسابقة صناع المحتوى الرقمي

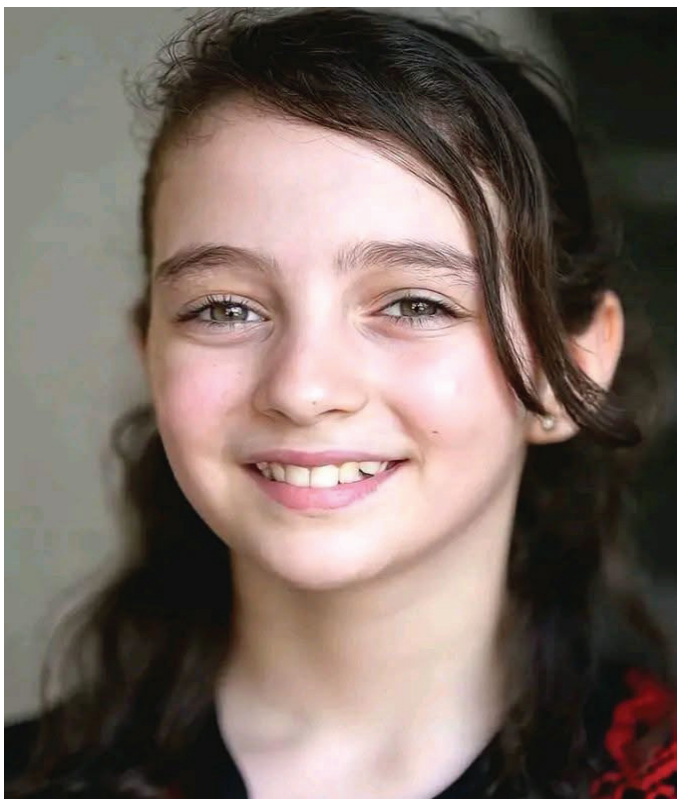

ليس من المصادفة بمكان، أن تتأهل الطالبة الغزاوية نسرين سكيك إلى نهائيات مسابقة صناع المحتوى الرقمي لعام ٢٠٢٦، إذ قدمت وعبر طفولتها مستوى آخر من سردية الرواية الفلسطينية في معركة الوعي، سردية لا تقوم على نقل معاناة أهلنا في غزة ومكابداتهم الطليقة لمحوهم من التراب والذاكرة والوجود، بل ذهبت أبعد من ذلك في روايتها لشرط وصمود وانتصار الإنسان الفلسطيني فوق أرضه دون الحاجة إلى بلاغة وتكلف، ما خلا بلاغة الحالة والواقع ذاته في سياق مديد من حرب الإبادة وكي الوعي، وإذ تنتصر البراءة هنا تنتصر لعدالة شريدة في الأرض، ولقيم مهددة بالانتزاع والتقويض، ولعل نسرين سكيك وهي تبث مشهدياتها للعالم الحر، ستمثل ضمير الطفولة المقاومة، وبأسلحة ذكية عمادها الصوت والصورة وثالثهما عدالة القضية، وكيف تكون في سيرورة الوعي العالمي حقيقة تتأبى على المحو والنسيان.

نسرين تروي من غزة ولغزة، لتروي غزة حكايات النهارات الفلسطينية الوارفة بصبر الشجر والبشر، وقيامات الأرض الممتدة من أول الجرح إلى سدرة الرصاص، وما بينهما جسر من أحلام طفولة شاهدة وشهيدة، أحلام لم تغيبها المقتلة حسبها أنها تصعد في الضمائر كنشيد متصل، وحياة تولد من حيوات قضت مضاجع الغزاة.

هي إرادة شعب محارب يكتب كل صباح سطراً كثيفاً في سرديته المفتوحة والمتجاوزة لأزمانها، حيث الاسم علامة، والأفعال خزان لذاكرة على اتساع، تماماً كما تفعل الطفلة بيسان حلمي، في مروياتها الغزاوية اليومية عن غزة.

في غزة يأتي التاريخ من المستقبل، وثمة من يذهبون إليه ببراءة مكتملة، براءة أطفال غزة ونشيدهم الأزلي الحرية أو الموت، كما قالها ذات يوم وعلى منبر الأمم المتحدة المناضل الأممي الكبير أرنستو تشي جيفارا، بكلماته الموجزة والبليغة بأن معاً.

نتائج الانتخابات الأمريكية 2026 ومآلات مشاريع الهيمنة والتوسع

يدعي ترامب، المهووس بسرقة الأضواء ونهب ثروات الضعفاء وأحد «ابطال» جزيرة الفظاعات لصديقه إبستين والضالع في ابتزاز أمراء البترودلار: (من حكام الإمارات والسلطنات والمستبدين والبارونات...) وحصار المقاومين الشرفاء واختطاف الرؤساء...، بعد هزيمة اتباعه، يدعي كعادته، سرقة النجاح في الانتخابات الأخيرة منهم، كما فعل في 2020!!!؟حين دعا مناصريه لاقتحام مقر الكونغرس (capitol) حيث قاموا باقتحام واحتجاز النواب والشيوخ الموجودين فيه...

عبدالواحد ناجم

لا يصلح الذكاء الاصطناعي ما أفسده الغباء الطبيعي

الانشغال والاهتمام بالانتخابات النصفية للكونغرس الأمريكي، التي يتم فيها انتخاب جميع أعضاء مجلس النواب والبالغ عددهم (435) مقعدا بالإضافة إلى ثلث أعضاء مجلس الشيوخ والبالغ عددهم (100 سيناتور) وعدد من حكام الولايات.. في تنافس ينحصر غالبا بين حزبين (الجمهوري والديمقراطي)..

وكما هو معلوم ما فإن موقف الحزبين من القضايا الإنسانية العادلة متطابق بشكل كبير، والاختلاف بينهما يكون في طريقة إعلان هذا الموقف وأسلوبه لا أكثر.. فهما متفقان حول الدعم اللامشروط لأمن الكيان الصهيوني مثلا، بل يزايدان على بعضهما في من يقدم الدعم أكثر، وهما متفقان على خدمة المصلحة العليا للرأسمالية المتوحشة، حتى لو تطلب ذلك تدمير واحتلال البلدان وقهر الشعوب... بكل السبل المنحطة .. (نموذج فنزويلا وكوبا وبنما واليمن وسوريا وأفغانستان والعراق...).

ومن الطبيعي أن الطبقة العاملة الأمريكية والطبقات والفئات المضطهدة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا لن تسفيد من ما يروج له كتغيير هام ونوعي..

فالقانون الأمريكي يضيق بشكل كبير على الحقوق النقابية وحق التنظيم وحق الإضراب، أما تشكيل نقابة بموقع العمل فيتطلب موافقة مسبقة من ثلث العاملين، مما يفسر ضعف الانخراط في النقابات. فمن ضمن 170 مليون عامل وموظف في الولايات المتحدة حوالي 10% فقط من العمال (مقارنة مع فرنسا 14%, السويد 65% حسب منظمة العمل الدولية)، وأما حق الإضراب فلا يمارس إلا بموافقة الأغلبية المطلقة من العمال...

رغم ذلك يعتبر بعض المتتبعين للشأن العمالي بان غياب الأداة السياسية لطبقة العاملة الأمريكية، مع قوة إضراباتها وزخم المظاهرات الشعبية في الولايات المتحدة وشعاراتها السياسية، فنتائج الانتخابات يتم السطو عليها، وتحويل ثمرة نضال الطبقة العاملة والجماهير الشعبية لفائدة أعدائها الطبقيين.. كما تم اعتبار وصول بعض المنتخبين من الأقليات والسكان الأصليين إلى بعض مواقع القرار الصغيرة إنجازا كبيرا!!

وجدير بالذكر أن مراكز الاستطلاع قد أودت أن نتيجة الانتخابات أثبتت تصويت 62% من منخرطي النقابات لمرشحي الحزب الديمقراطي وصوت 55% من غير المنخرطين بالنقابات للديمقراطيين. كما أن تصويت الشباب والنساء والسود واللاتينيين حاسما تقدم الديمقراطيين.

لأن القادة النقابيين وجهوا العمال إلى صناديق الاقتراع للتصويت للحزب الديمقراطي لمجرد تضمين برنامج الحزب بعض الوعود الاجتماعية الغير أساسية في تحقيق المصالح الطبقية للعمال والكادحين والأجواء...

ومن جانب آخر يرى متابعون للمشهد السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، أن نتائج الانتخابات النصفية الأخيرة تتجاوز مجرد انتقال المقاعد بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، خصوصا بالنظر إلى الولايات التي استطاع الديمقراطيون انتزاعها من الجمهوريين، ومنها ولايات ظلت لعقود معاقل انتخابية للمحافظين، مثل تكساس وكانساس وكارولاينا الجنوبية وآيوا. إن ما يلفت الانتباه في هذه النتائج هو اتساع رقعة التراجع الجمهوري حتى داخل مناطق كان يُنظر إليها باعتبارها خزانا انتخابيا تقليديا له، وهو ما يعكس تحولا في المزاج الانتخابي يرتبط أساسا بالتناقضات الاقتصادية والاجتماعية، وارتفاع تكاليف المعيشة، والسياسات التي انتهجتها إدارة ترامب. ومع ذلك، لا ينبغي قراءة هذه النتائج باعتبارها تحولا أيديولوجيا شاملا نحو اليسار، فالحزب الديمقراطي يظل جزءا من المنظومة الليبرالية الرأسمالية الأمريكية، ولا يعني تراجع الجمهوريين بالضرورة صعود بديل سياسي يعبر عن مصالح الطبقة العاملة والفئات الكادحة. ما يهمني في هذه النتائج ليس فقط من ربح ومن خسر، بل ما إذا كانت هذه التحولات ستفتح المجال أمام إعادة بناء الحركة العمالية والنقابية الأمريكية واستعادة قضايا الكادحين لموقعها في الصراع السياسي، أم أنها ستظل مجرد إعادة ترتيب لموازين القوى داخل النخبة الحاكمة. فالانتخابات قد تغير موازين السلطة، لكنها لا تغير بالضرورة طبيعة النظام الذي ينتج تلك السلطة.

ويبقى الحمار الأحمر والفيل الأزرق من الحيوانات المروضة في سيرك الديمقراطية الصورية.

بعض الانعكاسات الدولية على اليمين الفاشي الشعبوي والأوضاع في العالم

إضافة إلى فوز لولا دا سيلفا في الانتخابات الرئاسية البرازيلية الأحداث في الباراغواي حيث تم عزل رئيسها سانيتياغو بينيا على خلفية انهيار بنك أوينو.

وقد صوّت مجلس الشيوخ في باراغواي بالإجماع على عزل الرئيس سانتياغو بينيا من منصبه ووضعه رهن الإقامة الجبرية وذلك على خلفية اتهامات بوجود تجاوزات مرتبطة بمصرف أوينو (Ueno Bank). وقد وُضع بينيا تحت الإقامة الجبرية بينما يطالب آلاف المواطنين باستعادة مدخراتهم.

كما أطاح الانهيار ببينيا، الاقتصادي والموظف السابق في صندوق النقد الدولي، الذي وصل إلى الرئاسة عام 2023 متعهداً باستقطاب الاستثمارات الأجنبية، ليجد نفسه أمام أزمة مصرفية امتدت تداعياتها إلى الشارع والاقتصاد ومؤسسات الحكم. اليمين الفاشي الشعبوي، قد يتقهقر على المستوى الدولي بعد أن كان في تصاعد، وقد يأتي الانعكاس على الحرب الروسية الأوكرانية وغيرها من الأزمات...

حيث في البرازيل، اتهم لولا وحزبه خلال انتخابات 2026 شركة ميتا، استناداً إلى أدلة، بتقليص انتشار منشوراته لصالح خصمه اليميني، فألزمتها المحكمة الانتخابية العليا بالمساواة بين المرشحين، وكشفت «فولها دي ساو باولو» مراسلات داخلية يقر فيها موظفون بالضرر، فيما تذرعت ميتا بـ«أعطال تقنية».

وفي ألمانيا، وظّف إيلون ماسك منصته «إكس» لدعم حزب «البديل من أجل ألمانيا» اليميني المتطرف. وفي كولومبيا، وبعد فوز مرشح اليمين المتطرف في جولة إعادة 21 يونيو 2026 بفارق نحو نقطة مئوية واحدة، اتهم الرئيس غوستافو بيترو شركة سايبر «إسرائيلية» بنشر نصف مليون حساب آلي زائف، وطعن في برمجيات الفرز وانحياز المنصات لليمين المتطرف.

هكذا لا يجب أن تكون الانتخابات الصهيونية والأميركية مصيدة ومشتلا لزرع أوهام إمكانية التغيير عبر الديمقراطية التم

ففي العام 1979 بعد تنصيب الرئيس "الجمهوري" ريتشارد نيكسون رئيساً للولايات المتحدة الأميركية خلفاً للرئيس "الديمقراطي" ليندون جونسون وما ساد الإعلام العربي ذلك الحين من أوهام حول حدوث تغيّر جذري في الموقف الأميركي تجاه الكيان الصهيوني عقب نكسة ٥ يونيو 1968 كتب أحمد فؤاد نجم قصيدة ساخرة غناها رفيقه الشيخ إمام كان مطلعها يقول:

" ألف باءً .. جونسون روّح .. نيكسون جاء .. قولوا هأهوأو .. أو قولوا هاء .. على صحافتنا الغير غراء "

واليوم يتكرر المشهد نفسه بشكل آخر، فهناك تحليلات واستنتاجات واهمة حول حدود التغييرات التي تنطوي عليها نتائج الانتخابات الأخيرة سواء في الكيان الصهيوني أو النصفية في الولايات المتحدة الأميركية، لذا يجب عدم الانسياق وراء هذه الأوهام، مع عدم إنكار ما يمكن أن تتداعى إليه الأوضاع على مستوى الإدارة الأميركية وداخل الكيان جراء عوامل ضاغطة متنوعة ومتناقضة جاءت الانتخابات الأخيرة التي قد تدفع الأمور نحو تغيرات في السلوك وليس الطبيعة الصهيونية العدوانية العنصرية والتوسعية للكيان ونزعة الهيمنة الإمبريالية الأميركية...

الطبيعة العدوانية العنصرية التوسعية الاستيطانية للكيان الصهيوني لن تتبدّل، وبالتالي، فعلينا أن نفرّق بين الركض وراء الأوهام الخادعة واستشراف التبدلات الآخذة في التشكّل والمفتوحة على كل الاحتمالات... فلا ينبغي أن يدفعنا الوضع الحالي لتبني تصورات ساذجة تستبعد على نحو مطلق محاولات عتاة الصهاينة وغلاة الإمبرياليين الهروب من أزماتهم وهزائمهم عبر القفز إلى الأمام والاندفاع أكثر نحو التصعيد...

فمباشرة بعد إعلان النتائج دعا ترامب سمسار العقار وريس مجلس السلام إلى اجتماع مجلس الأمن القومي الأمريكي يومي الأربعاء والخميس 5 و6 نونبر 2026 لتدارس الخطة العسكرية للهجوم على إيران.

اجتماع مجلس الأمن القومي الأمريكي يومي الأربعاء والخميس 5 6 نونبر 2026 لتدارس الخطة العسكرية لهجوم على إيران.

وإغلاق المطارات بشكل مفاجئ لساعات طويلة وعدم السماح للطائرات بالنزول ضلت معلقة في الأجواء الأمريكية وإلغاء الآلاف من الرحلات الداخلية والدولية... ينبهنا إلى أن النمر من الورق قابل للهزيمة بعد توالي أزماته البنيوية.

وعلينا ترقب القمة الثلاثية بالصين (أو يالطا الجديدة) الغير مسبوقة بين رئيس روسيا وزعيم الصين ورئيس أمريكا بطلب من ترامب يوم الخميس 19 نونبر الجاري وما يمكن أن يكون لها من تداعيات على الساحة الإقليمية والدولية. وخاص بعد وصول حاملة الطائرات الأمريكية USS Theodore Roosevelt مع الأسطول المرافق لها إلى المنطقة ببحر العرب كثالث قاعدة بحرية بعد USS George (Washington (CVN-73 و USS (George H. W. Bush (CVN-77 يوم 15 نونبر الجاري.

17 نونبر 2026

من يصنع وعي اليسار؟

أزمة المثقف والثقافة داخل الأحزاب التقدمية

قراءة في العلاقة بين الثقافة والوعي الطبقي والممارسة السياسية، من بوعلي ياسين إلى أزمة اليسار المعاصر

ادم روبي

مدخل: حين تتحول أزمة السياسة إلى أزمة ثقافة

لا يمكن فهم أزمة اليسار اليوم باعتبارها مجرد أزمة تنظيمية أو انتخابية أو مرتبطة بتراجع الحضور الجماهيري. فثمة أزمة أعمق تتعلق بإنتاج المعرفة، وبطبيعة الثقافة السياسية التي تؤطر الممارسة النضالية، وبمدى قدرة الأحزاب التقدمية على تجديد أدواتها في فهم المجتمع وتحليل تحولاته.

فالحزب الذي لا ينتج معرفة حول واقعه، ولا يطور ثقافة نقدية داخل صفوفه، معرض لأن تتحول مرجعيته الفكرية إلى مجموعة من الشعارات والمقولات الجاهزة، تُستحضر لتفسير كل شيء دون اختبارها في ضوء التحولات الاجتماعية الجديدة

من هنا يبرز سؤال أساسي: من يصنع وعي اليسار؟ هل هو النقاش النظري داخل التنظيمات، أم التجربة النضالية، أم المثقفون والباحثون، أم التفاعل بين هذه العناصر جميعها؟

1. ا-لثقافة ليست مجرد معرفة، بل مجال للصراع الطبقي

في كتابه «ينابيع الثقافة ودورها في الصراع الطبقي» الصادر سنة 1985، يلفت بوعلي ياسين الانتباه إلى الدور الذي تلعبه الثقافة في تشكيل الوعي الاجتماعي، وإلى ارتباطها بموازين القوى والصراعات القائمة داخل المجتمع.

فالثقافة ليست مجالا محايدا أو منفصلا عن المصالح الاجتماعية، بل تتأثر بالبنية الطبقية وبالعلاقات السائدة داخل المجتمع. والأفكار التي تبدو أحيانا طبيعية أو بديهية قد تكون تعبيرا عن مصالح الطبقات المهيمنة، وعن قدرتها على إعادة إنتاج سيطرتها ليس اقتصاديا وسياسيا فقط، بل ثقافيا أيضا.من هذا المنطلق، لا يكفي أن يرفع اليسار شعارات التغيير، بل عليه أن يخوض معركة ثقافية ومعرفية، وأن ينتج أدوات تساعد على تفكيك الأفكار السائدة وفهم آليات اشتغال الهيمنة. فالصراع الطبقي لا يجري داخل مواقع الإنتاج وحدها، وإنما يمتد إلى المدرسة والإعلام والأسرة والمؤسسات ومختلف فضاءات إنتاج المعنى.

وهنا تبرز أهمية الثقافة داخل المشروع اليساري: إنها ليست ترفا فكريا، بل شرط من شروط بناء الوعي القادر على تحويل التناقضات الاجتماعية إلى فعل سياسي منظم.

2-. المثقف واليسار: بين إنتاج المعرفة وإعادة إنتاج الأيديولوجيا

يطرح أنطونيو غرامشي، من خلال مفهوم المثقف العضوي، مسألة العلاقة بين المعرفة والطبقات الاجتماعية. فالمثقف لا يقتصر دوره على إنتاج الأفكار أو تفسير الواقع، بل يمكن أن يساهم في تنظيم الوعي وتطوير قدرة الطبقات الشعبية على فهم مصالحها والدفاع عنها.

لكن هذا الدور يطرح سؤالاً داخل الأحزاب اليسارية نفسها: هل تتحول التنظيمات إلى فضاءات لإنتاج المعرفة والنقاش الحر، أم تكتفي بإعادة إنتاج التصورات التي استقرت داخلها؟

قد تتحول المرجعية الفكرية، حين تنفصل عن البحث والتحليل، إلى منظومة من الإجابات المسبقة. وعوض أن تكون الماركسية أداة لفهم الواقع وتغييره، تصبح أحيانا معيارا لتصنيف الرفاق وقياس مدى مطابقتهم لتصور معين.

إن وظيفة المثقف داخل اليسار ليست تبرير اختيارات التنظيم أو ترديد مواقفه، بل مساءلة الواقع والممارسة، وطرح الأسئلة التي قد تكون مزعجة، والمساهمة في تطوير الوعي الجماعي. فالنقد ليس تهديدا لوحدة التنظيم، بل قد يكون أحد شروط تجديده.

3-. الماركسية وتجديد أدوات فهم الواقع

تستمد الماركسية قوتها من كونها منهجا لتحليل المجتمع انطلاقا من شروطه المادية وتناقضاته التاريخية، وليس من كونها مجموعة من النصوص المغلقة أو الإجابات النهائية.

لقد تغيرت بنية الطبقات العاملة، وتوسعت قطاعات العمل الهش وغير المهيكل، وتطورت أشكال الاستغلال، كما عرف المجتمع تحولات في الأسرة والتعليم والهجرة والعلاقات الاجتماعية. لذلك لا يمكن الاكتفاء باستعادة التحليلات التي أنتجت في سياقات تاريخية مختلفة، دون إعادة اختبارها وتطويرها.

إن الوفاء للماركسية لا يعني تجميدها، بل استعمال أدواتها النقدية لفهم واقع متغير. وهذا يقتضي الانفتاح على الدراسات السوسيولوجية والاقتصادية والتاريخية، والاستفادة من الأبحاث الجديدة، دون التخلي عن مركزية التحليل الطبقي أو تحويل كل ظاهرة اجتماعية إلى قضية منفصلة عن البنية الاقتصادية والاجتماعية.

فالسؤال ليس كيف نحافظ على المقولات كما هي، بل كيف نجعلها قادرة على تفسير الواقع والمساهمة في تغييره.

4- المرأة والصراع الطبقي: من الخلاف النظري إلى إنتاج المعرفة

يظل وضع النساء أحد المجالات التي تكشف الحاجة إلى تطوير أدوات التحليل داخل اليسار. فالاستغلال الاقتصادي الذي تتعرض له النساء العاملات لا يمكن فصله عن ظروف العمل، والتمييز في الأجور، والهشاشة المهنية، والعمل المنزلي غير المأجور، والعلاقات الاجتماعية التي تساهم في إعادة إنتاج قوة العمل.

ولا يعني التأكيد على مركزية الصراع الطبقي تجاهل أشكال الاضطهاد الأخرى، أو اعتبار النساء كتلة اجتماعية متجانسة؛ فالمرأة العاملة في مصنع للنسيج لا تعيش الشروط نفسها التي تعيشها امرأة تنتمي إلى الطبقات الميسورة. كما أن اختلاف المواقع الطبقية والاجتماعية يؤثر في طبيعة المصالح والتجارب والإمكانات المتاحة.

وفي المقابل، ينبغي أن يظل النقاش النقدي مفتوحا حول بعض التعميمات التي قد تظهر في خطابات نسوية مختلفة، حين تتحول تجربة فردية أو مجموعة من التجارب إلى حكم شامل على الرجال باعتبارهم فئة متجانسة، دون تمييز بين مواقعهم الطبقية والاجتماعية أو مواقفهم الفكرية. فانتقاد البنية الأبوية لا يقتضي اختزال جميع الرجال في صورة واحدة، مثلما أن الاعتراف بتعدد تجارب النساء لا ينبغي أن يتحول إلى إغفال للتناقضات الطبقية بينهن.

والأهم أن هذه النقاشات لا ينبغي أن تتحول داخل التنظيمات اليسارية إلى صراعات حول التصنيفات والاتهامات المتبادلة، بل إلى فرصة لتطوير فهمنا للعلاقة بين الاستغلال الاقتصادي والاضطهاد الاجتماعي، وللممارسات الأبوية التي قد تستمر حتى داخل التنظيمات التي ترفع شعارات المساواة والتحرر.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى التفكير في إنشاء مركز بحث سوسيولوجي متخصص في المرأة والصراع الطبقي، يساهم في دراسة أوضاع العاملات في قطاعات النسيج والفلاحة والخدمات، وظروف العمل والأجور والهشاشة، والعمل المنزلي غير المأجور، والعلاقة بين الأسرة وسوق العمل. ويمكن أن يشكل هذا المركز فضاءً يجمع الباحثين والمناضلات والنقابيين والفاعلين الاجتماعيين، ويساهم في إنتاج معرفة ميدانية تساعد على تطوير الممارسة السياسية والنقابية

فبدلاً من استنزاف الجهد في الخلافات النظرية المجردة، يمكن تحويل الاختلاف إلى بحث علمي ونقاش منتج، يستند إلى الواقع الملموس.

5. نحو ثقافة يسارية جديدة

إن تجديد اليسار لا يتحقق فقط بتطوير الهياكل التنظيمية أو مراجعة البرامج السياسية، بل يحتاج أيضاً إلى إعادة الاعتبار للثقافة والبحث والتثقيف الذاتي والجماعي.

وهذا يقتضي تشجيع القراءة والنقاش داخل التنظيمات، وتنظيم لقاءات فكرية حول التحولات الاقتصادية والاجتماعية، والانفتاح على الباحثين والجامعات والتجارب النضالية المختلفة. كما يتطلب بناء علاقة صحية بين الاختلاف والوحدة، بحيث لا يتحول النقاش إلى صراع حول المواقع والشرعيات، ولا تتحول الوحدة التنظيمية إلى ذريعة لإسكات النقد.

فالحزب التقدمي الذي لا يسمح بتجدد الأفكار داخل صفوفه، ولا يشجع أعضاؤه على البحث والتعلم، يخاطر بالتحول إلى جهاز يعيد إنتاج خطاب الماضي، حتى وإن ظل يرفع شعارات التغيير.

اليسار الذي لا ينتج معرفة يعيد إنتاج أزمته

إن أزمة اليسار ليست أزمة أدوات تنظيمية فقط، بل هي أيضا أزمة ثقافة ومعرفة وقدرة على قراءة المجتمع. ولا يمكن تجاوزها بمجرد استعادة النصوص المؤسسة أو تكرار المواقف التاريخية، وإنما بتجديد العلاقة بين النظرية والممارسة، وبين النضال وإنتاج المعرفة.

لقد كان بوعلي ياسين يلفت الانتباه إلى موقع الثقافة في الصراع الطبقي، فيما يذكرنا غرامشي بأهمية المثقف في بناء الوعي الجماعي. وبين هذين المدخلين تبرز مسؤولية اليسار اليوم في تحويل الثقافة من نشاط هامشي إلى جزء من مشروعه السياسي والتحرري.

فاليسار الذي لا ينتج معرفة جديدة، ولا يراجع أدواته في فهم الواقع، ولا يحول اختلافاته إلى فرص للتعلم والتطوير، سيظل أسير أزمته. أما اليسار القادر على الجمع بين التحليل الطبقي والنقد الاجتماعي، وبين الممارسة النضالية والبحث العلمي، فيمتلك فرصة حقيقية لاستعادة دوره في المجتمع.

شفيق السحيمي .. راديوسكوبي المجتمع المغربي بلغة الدراما

عثمان وردي

أول ما استوقفني في علاقتي بأعمال شفيق السحيمي لم يكن مسلسلا تلفزيونيا، ولا مشهدا من إحدى مسرحياته، وإنما ظهور عابر له في الفيلم المغربي التجريبي ذو النفس الوثائقي "أحداث بلا دلالة" (1974) للمخرج مصطفى الدرقاوي. كان حضوره، كما علق بذاكرتي، أقرب إلى تقني يحمل معدات الصوت منه إلى ممثل يستعد لانتزاع انتباه المشاهد. غير أن هذه المصادفة السينمائية الصغيرة ستقودني لاحقا إلى اكتشاف تجربة فنية يصعب اختزالها في حدود الإخراج أو التمثيل؛ تجربة تستحق أن تقرأ باعتبارها مشروعا نقديا وثقافيا وفكريا، اتخذ من الدراما وسيلة لمساءلة المجتمع المغربي، والنفاذ إلى طبقاته الاجتماعية وتناقضاته الإنسانية.

ما يميز شفيق السحيمي أنه لم يتعامل مع الرواية العالمية باعتبارها مخزونا جاهزا للحكايات والشخصيات، يمكن نقله إلى الشاشة وتغيير أسماء أبطاله وأمكنته. لقد بدا، في عدد من تجاربه، أقرب إلى باحث أنثروبولوجي يعثر في النص الأدبي على بنية اجتماعية وإنسانية قابلة لإعادة الاكتشاف داخل سياق ثقافي مختلف. لذلك فإن استحضار إميل زولا أو دوستويفسكي أو فيكتور هوغو أو مارسيل بانيول في أعماله لم يكن مجرد استعراض للمرجعية الأدبية، بل محاولة لإقامة حوار بين المتخيل الكوني والواقع المغربي.

في "وجع التراب"، المستلهم من رواية "الأرض" لإميل زولا، لا يتعلق الأمر بمجرد نقل حكاية فلاحين إلى قرية مغربية. الأرض هنا ليست خلفية جغرافية للأحداث، وإنما مركز الوجود الاجتماعي، ومصدر الثروة والسلطة والانتماء، ومادة للصراع بين الأفراد والعائلات. إنها الأرض التي تمنح الإنسان هويته، لكنها تتحول، في الوقت نفسه، إلى موضوع للنزاع والاستغلال والتنازع حول الملكية والإرث. ومن هذه الزاوية، تصبح الحكاية مدخلا لفهم علاقات الإنتاج والملكية، والتفاوت الطبقي، وتلك العلاقة المعقدة التي تربط الفلاح المغربي بأرضه، بين تعلقه الوجداني بها والإكراهات الاقتصادية التي تحاصره. وقد أشارت صحيفة «الصحراء» سنة 2006 إلى استلهام المسلسل رواية زولا، وإلى تصويره في عدد من المناطق المغربية، بما يؤكد أن المكان لم يكن مجرد ديكور، بل عنصرا فعالا في بناء الحكاية ذاتها.

أما مسلسل "تريكة البطاش"، المأخوذ عن رواية "الإخوة كارامازوف" للكاتب الروسي فيودور دوستويفسكي، فينقلنا من سؤال الأرض والملكية إلى سؤال العائلة والسلطة والأبوة. فالعائلة ليست، في هذا العالم الدرامي، فضاء مثاليا للتضامن، بل مؤسسة مصغرة تتصارع داخلها الرغبات والمصالح والذاكرة والعنف. وتصبح علاقة الأب بأبنائه، وما يتفرع عنها من صراعات حول الإرث والنسب، مدخلا لقراءة البنيات السلطوية التي تتجاوز حدود الأسرة إلى المجتمع. ولعل أهمية هذا الاختيار تكمن في استحضار دوستويفسكي، الذي لم تكن العائلة لديه مجرد إطار للحكاية، بل مسرحا للصراع الأخلاقي والوجودي وتجليات للشر الإنساني، ثم إعادة مساءلة هذه الأسئلة داخل سياق مغربي له خصوصياته الثقافية والاجتماعية.

وتتجلى خصوصية هذا المشروع وهذه النزعة بالذات، منذ بداياته التلفزيونية، في مسلسل "العين والمطفية" (2002)، المستلهم من عالم مارسيل بانيول الروائي، وعلى نحو خاص في عمله الروائي "ماء التلال" بجزئيه، أولهما "جان دو فلوريت"، والثاني "مانون الربيع". ففي هذا العمل لا يقدم شفيق السحيمي القرية المغربية باعتبارها فضاء فلكلوريا يستدعي الحنين إلى البساطة أو استعراض مظاهر الحياة التقليدية، وإنما باعتبارها مجتمعا قائما بذاته، تحكمه شبكة معقدة من علاقات القرابة والملكية والمصلحة والسلطة. هنا لا يكون الماء مجرد مورد طبيعي شحيح، بل يصبح محورا تتقاطع عنده مصائر الشخصيات، وتنكشف من خلاله البنية الخفية للصراع الاجتماعي. فالعين، بما تمثله من مصدر للحياة والاستمرار، تتحول إلى موضوع للتملك والتحكم، والمطفية، بما تحمله من دلالة على انقطاع الماء أو تعطل جريانه، تستحضر الوجه الآخر للحياة حين تصبح شروط البقاء نفسها موضع نزاع. وبين الماء والأرض والإرث تتشكل مأساة قروية تتجاوز حدود الخلافات العائلية لتكشف عن اقتصاد محلي تحكمه علاقات القوة، وعن قابلية الموارد الأساسية للتحول إلى أدوات للاستغلال والهيمنة. ومن هذه الزاوية، يقترب المسلسل من أسئلة الأنثروبولوجيا الاقتصادية حول كيفية توزيع الثروة داخل الجماعة وكيفية تحويل الملكية إلى سلطة وأداة هيمنة، وكيف يمكن لمورد طبيعي، يفترض أن يكون شرطا مشتركا للحياة، أن يصبح سببا في تفكيك الروابط الاجتماعية وإشعال الانتقام.

لكن القيمة الأعمق للعمل لا تكمن في موضوعه وحده، بل في الطريقة التي اختار بها السحيمي تمثيل العالم القروي، بالتحديد شخصية البدوي البعيدة عن التنميط الكاريكاتوري. فقد حرص على تفادي الصورة النمطية التي تختزل القرية في الفقر والبؤس أو تقدم سكانها باعتبارهم شخصيات ساذجة ومثيرة للشفقة. فالقرية عنده ليست خلفية للأحداث، بل فضاء منتج للمعنى، له منطقه الاقتصادي والثقافي وخصوصيته في تنظيم العلاقات الإنسانية. وتكتسب اختياراته الإخراجية أهمية خاصة في هذا السياق؛ إذ تتحول الأمكنة وسكانها إلى عناصر فاعلة في البناء البصري والسينوغرافي، بدلا من الاكتفاء بديكورات مصطنعة تعزل الممثل عن محيطه. كما أن توظيف الكاميرا من منظور عام يراقب حركة الجماعة، ومنظور أقرب إلى التجربة الذاتية للشخوص، يمنح الحكاية تعدد زوايا النظر، ويجعل المشاهد يتنقل بين فهم البنية الاجتماعية والإحساس بالمأساة الفردية. ولا يقل دلالة عن ذلك أن العمل استند إلى أداء ممثلين ذوي خلفية مسرحية، من بينهم شفيق السحيمي وكمال كاظمي وأمين الناجي ونجاة الوافي وعبد اللطيف الخملي وعبد الرحيم عياني والراحل حسن عريس، بما أتاح للشخصيات حضورا إنسانيا بعيدا عن التنميط. هكذا يصبح "العين والمطفية" أكثر من حكاية عن قرية تتنازعها المياه والأرض؛ إنه تشريح فني لمجتمع تتشابك فيه الطبيعة بالاقتصاد، والقرابة بالمصلحة، والحاجة الإنسانية بغريزة التملك، حيث تخضع القيم الاجتماعية التي تؤطر علاقات الأفراد والجماعات بدورها للمساءلة، فيما تتحول الموارد الأساسية إلى مفاتيح لفهم علاقات القوة والهيمنة. ولعل هذا ما يجعل استلهام بانيول هنا يتجاوز استعارة الحكاية إلى إعادة بناء شروطها الاجتماعية داخل البيئة المغربية.

وفي "شوك السدرة"، المرتبط برواية "البؤساء" لفيكتور هوغو، تتخذ عملية التبيئة بعدا تاريخيا وسياسيا أكثر وضوحا. فبدلا من استنساخ عالم جان فالجان، أعاد السحيمي بناء الحكاية في مغرب الحماية، مستحضرا شخصية بليوط السعيدي وسياق المقاومة الوطنية. وهكذا انتقلت المأساة الاجتماعية والإنسانية التي نسجها هوغو إلى فضاء مغربي تحكمه علاقات الاستعمار والقهر والسجن والمقاومة. وقد أوضحت صحيفة «الصحراء» سنة 2014 أن أحداث العمل تدور بين 1933 و1956، وأن التصوير شمل مناطق مغربية متعددة. ويكشف هذا الاختيار عن إمكانية تحويل الأدب العالمي إلى أداة لاستعادة الذاكرة المحلية، دون إلغاء خصوصية التاريخ المغربي أو اختزالها في حكاية مستوردة.

إن ما يجمع هذه الأعمال ليس وحدة الموضوع، وإنما وحدة النظرة. فالسحيمي يقترب من المجتمع عبر مفاصله الأكثر حساسية، من الأرض والإرث وملكية وسائل الإنتاج، إلى علاقات الرأسمال والعمل، وأوضاع الطبقات الكادحة، من عمال وفلاحين، وما يطبع حياتها من تفاوت وصراع طبقي، فضلا عن سلطة الأب، وندرة الماء، والنزوح والهجرة القروية، والاستغلال، وموقع النساء داخل علاقات الإنتاج والسلطة. وهي موضوعات لا يقدمها بوصفها قضايا منفصلة، بل باعتبارها مكونات لبنية اجتماعية تتشابك داخلها المصالح والتمثلات والقيم وأنماط العيش. ومن هنا تكتسب أعماله قيمة تتجاوز الفرجة؛ إنها تتيح للمشاهد أن يرى المجتمع من الداخل، وأن يكتشف ما تخفيه الحياة اليومية من علاقات قوة وتناقضات وجدلية صامتة.

ولا تنفصل هذه الرؤية عن اختياراته الجمالية. فالفضاءات القروية، والمناظر الطبيعية، والحقول، والبيوت، والطرقات، ليست عناصر تزيينية تضاف إلى الصورة لإضفاء مسحة من الواقعية. إنها جزء من المعنى الدرامي. المكان يشارك في إنتاج الحدث، والبيئة تفرض إيقاعها على الشخصيات، والديكور يستمد دلالته من علاقته بنمط العيش وشروطه المادية. كما أن اعتماد الدارجة المغربية، بتلويناتها الاجتماعية والمجالية، يمنح الشخصيات لسانا ينتمي إلى عالمها، بدلا من إخضاعها لحوار مصطنع يفصلها عن بيئتها.

ومع ذلك، فإن الإنصاف النقدي يقتضي ألا تتحول هذه القراءة إلى احتفاء غير مشروط. فقد أظهرت بعض تجارب السحيمي نفسها أن الوفاء للنص الأدبي الكبير لا يكفي وحده لضمان نجاح المعالجة التلفزيونية؛ إذ إن "تريكة البطاش" أثار، عند عرضه، نقاشا نقديا حول إيقاعه وحواراته ومدى نجاحه في تحقيق التوازن بين البناء الروائي والتعبير الدرامي. وهذا تحديدا ما يجعل تجربته جديرة بالنقاش، لا بالتقديس؛ فهي تجربة فيها اختيارات جمالية موفقة، كما فيها مجازفات وإخفاقات تستحق التحليل.

وفي المقابل، لا يمكن إغفال أن جانبا من الإنتاج الدرامي المغربي المعاصر انصرف، في بعض نماذجه، إلى التطبيع مع القضايا الاجتماعية بنكهة مستهلكة وتتسم بالمثالية بدل تفكيكها وحلحلتها، وإلى تحويل الفقر والهشاشة والعنف والتفاوت إلى عناصر إثارة أو خلفيات عابرة للحكاية. والفرق هنا ليس بين دراما تجارية وأخرى نخبوية، وإنما بين عمل يكتفي بعرض الظاهرة وعمل يحاول مساءلة شروط إنتاجها. فليس المطلوب أن تكون كل الدراما أطروحة سوسيولوجية، ولكن من حق المشاهد أن يجد أعمالا لا تكتفي بمكيجة الواقع أو تدجين أسئلته، بل تمتلك الشجاعة الفنية لاستكشاف ملامحه الديستوبية، والذهاب إلى جذور تناقضاته الاجتماعية وكشف المحجوب.

لعل ما يستحق التوقف عنده أيضا أن شفيق السحيمي، في حواره مع هسبريس سنة 2010، تحدث عن اهتمامه بالرواية العالمية لما تحمله من مضمون إنساني مشترك، وعن رغبته في تقريب القارئ والمشاهد من تلك الأعمال. وهي فكرة تختصر جانبا من فلسفته الفنية، أن المحلي ليس نقيضا للكوني، بل إحدى لغاته الممكنة. فالمجتمع المغربي، بما يختزنه من صراعات وتحولات وذاكرة، قادر على استيعاب أسئلة دوستويفسكي وهوغو وزولا، وإعادة إنتاجها وبلورتها بلغته وتجربته.

في النهاية، لم يكن شفيق السحيمي مجرد مخرج يقتبس الروايات، بل فنانا حاول ببراعة ومهنية أن يجعل من الدراما مختبرا لفهم الإنسان المغربي، ومن الكاميرا أداة تنفذ إلى ما وراء الحكاية، كاشفة البنية الاجتماعية بما تختزنه من صراعات وتناقضات. وربما لا تكمن قيمة تجربته في عدد الأعمال التي أنجزها، بقدر ما تكمن في الأسئلة التي تركها معلقة حول وظيفة الفن وحدود الدراما ومسؤولية المبدع تجاه مجتمعه. والسؤال الذي ينبغي أن يشغل النقاد والمؤسسات الثقافية والمهتمين بالذاكرة السينمائية والتلفزيونية المغربية يتمثل في سبب عدم تحول مثل هذه التجارب إلى تقليد إبداعي متراكم، تتوارثه أجيال من كتاب السيناريو والمخرجين ؟ وهل أنصفنا الذاكرة الدرامية المغربية حين تعاملنا مع أعمال السحيمي باعتبارها مجرد نجاحات تلفزيونية، أم أننا ما زلنا مدينين لها بقراءة نقدية تضعها في مكانها المستحق ضمن تاريخ الثقافة والفن بالمغرب ؟

راهنية الثقافة في حرب الرواية:

من تفكيك الهيمنة الإيديولوجية إلى بناء الوعي التحرري

حسن أوالحاج

لم تعد الثقافة في عالم اليوم مجرد نشاط معرفي أو إنتاج أدبي وفني أو تراكم للمعلومات، بل أصبحت إحدى الجبهات الأساسية للصراع السياسي والإيديولوجي والطبقي. ففي زمن الحروب المركبة، حيث تتداخل القوة العسكرية مع الهيمنة الاقتصادية والتكنولوجية والإعلامية، لم يعد التحكم في الأرض وحده كافياً لفرض السيطرة؛ بل أصبح التحكم في الوعي، وصناعة المعنى، وتوجيه الذاكرة الجماعية، وتحديد ما ينبغي أن يراه الناس حقيقة وما ينبغي أن يتعاملوا معه باعتباره وهماً، جزءاً مركزياً من أدوات الهيمنة.

من هنا تكتسب الثقافة راهنيتها فيما بات يعرف بحرب الرواية.

تكشف القضية الفلسطينية، بصورة بالغة الوضوح، طبيعة هذا الصراع. فالمواجهة لم تقتصر على الاحتلال والاستيطان والحصار والعدوان العسكري، بل امتدت إلى محاولة احتكار تعريف التاريخ، وتبرير الاستعمار الاستيطاني، وتجريد الشعب الفلسطيني من حقوقه الوطنية والتاريخية، وإعادة تقديم الضحية باعتبارها مصدر التهديد.

في المقابل، لم تكن المقاومة الفلسطينية مجرد مواجهة ميدانية، بل ارتبطت أيضاً بمعركة الذاكرة والشهادة والتوثيق واستعادة السردية التاريخية. لقد أصبحت الصورة والكلمة والشهادة والأرشيف أدوات لمواجهة محاولات الطمس والتزييف.

إن الدفاع عن فلسطين ثقافياً لا يعني الاكتفاء بالتضامن العاطفي، بل تفكيك البنية الاستعمارية للصهيونية، وكشف ارتباطها بالمصالح الإمبريالية، ومساءلة المؤسسات الإعلامية والسياسية التي تنتج خطاباً انتقائياً حول حقوق الإنسان والقانون الدولي.

إن راهنية المثقف لا تقاس بقدرته على إنتاج الخطاب المنمق أو استعراض المعارف، بل بمدى امتلاكه القدرة على تحليل التناقضات الاجتماعية والتاريخية، وكشف آليات الهيمنة، وربط المعرفة بالصراع الاجتماعي.

فالمثقف العضوي، بالمعنى الغرامشي، ليس موظفاً لدى الأفكار السائدة، ولا مجرد معلق على الأحداث، وإنما فاعل في إنتاج الوعي النقدي المرتبط بمصالح الفئات والطبقات الشعبية.

لكن هذا الدور يفرض تجاوز نوعين من الممارسة:

ثقافة استهلاكية تكتفي بتداول الأخبار وإعادة إنتاج الانفعالات دون تحليل.

وخطاب دوغمائي يحوّل المرجعية الفكرية إلى قوالب جاهزة تعجز عن فهم التحولات الجديدة.

فالمعرفة النقدية لا تنفصل عن البحث والتدقيق والمساءلة، ولا يمكن مواجهة التضليل بإنتاج تضليل مضاد، أو استبدال الرواية الرسمية برواية غير ممحصة. إن قوة الرواية التقدمية تكمن في قدرتها على الاستناد إلى الوقائع والوثائق والتحليل التاريخي والموقف الأخلاقي الواضح.

إن راهنية الثقافة في حرب الرواية تقتضي تجاوز النظر إليها باعتبارها مجرد أداة للتواصل أو التعبير عن المواقف، فهي جزء من الصراع على إنتاج الوعي وتحديد اتجاهاته الاجتماعية والتاريخية. فالهيمنة لا تكتمل بالسيطرة على وسائل الإنتاج والثروة ومؤسسات القرار، بل تسعى أيضاً إلى السيطرة على العقول، وإعادة تشكيل منظومة القيم والتمثلات، بما يجعل المصالح الطبقية السائدة تبدو وكأنها مصالح المجتمع بأسره.

ومن هذا المنظور، تصبح الثقافة ميداناً لإعادة إنتاج الهيمنة أو تفكيكها، بحسب موقعها من التناقضات الاجتماعية وموازين القوى.

إن امتلاك الرواية لا يعني مجرد امتلاك القدرة على نشر المعلومة، بل امتلاك شروط إنتاجها وتأطيرها وتوجيه دلالاتها وتحديد ما يُسمح له بالظهور وما يجري إقصاؤه من الذاكرة الجماعية. وهنا تبرز أهمية المادية التاريخية في تحليل العلاقة الجدلية بين البنية الاقتصادية والاجتماعية والبنية الثقافية والإيديولوجية، بعيداً عن الاختزال الاقتصادي أو التصورات المثالية التي تفصل الأفكار عن شروط إنتاجها المادية. فالثقافة التحررية لا تبنى بالشعارات ولا بالاكتفاء بإدانة الخطاب المهيمن، وإنما بإنتاج معرفة علمية نقدية تستند إلى البحث والتوثيق والتحليل والمساءلة. كما أن المثقف لا يكتسب صفته العضوية بمجرد تبني خطاب الفئات الشعبية، بل من خلال ارتباط إنتاجه المعرفي بمصالحها التاريخية، ومساهمته في تطوير وعيها النقدي وقدرتها على الفعل الجماعي.

وهذا يفرض القطع مع ثقافة الاستهلاك السريع للمعلومات، ومع تحويل المرجعيات الفكرية إلى نصوص مغلقة تستحضر بدل أن تستخدم أدوات لفهم الواقع المتحول. فالماركسية، باعتبارها منهجاً للتحليل والنقد، تفقد وظيفتها التحررية حين تتحول إلى يقين دوغمائي يعفي أصحابه من البحث والتجديد.

إن التحدي المطروح اليوم هو الانتقال من مجرد الدفاع عن الرواية المضادة إلى بناء مشروع ثقافي تحرري متكامل، يربط المعرفة بالذاكرة، والوعي بالتنظيم، والنقد بالممارسة الاجتماعية. فمعركة الرواية ليست معركة كلمات وصور فحسب، بل معركة على من يمتلك حق تفسير العالم، ومن يمتلك القدرة على تغيير شروطه التاريخية والمادية.

إن الرهان الثقافي اليوم لا يكمن في امتلاك رواية مضادة فحسب، بل في امتلاك القدرة على إنتاج معرفة تحررية تفكك الأسس المادية والإيديولوجية للهيمنة، وتكشف التناقضات التي تحكم النظام الاجتماعي العالمي. فالثقافة التي لا تلامس شروط الاستغلال والاضطهاد والتبعية تظل معرضة للتحول إلى خطاب احتجاجي معزول، كما أن النقد الذي لا يتجسد في وعي جماعي وممارسة اجتماعية يفقد قدرته على التأثير التاريخي.

لذلك فإن استعادة الدور التحرري للثقافة تقتضي إعادة وصل الفكر بالممارسة، والمثقف بالحركة الاجتماعية، والمعرفة بمشروع التغيير. فالمعركة ليست فقط من أجل أن تُسمع روايتنا، بل من أجل امتلاك أدوات فهم الواقع وتفسير تناقضاته والمساهمة في تغييره.

جنون محامي الشيطان



نورالدين موعابيد

لعل من الظواهر السلوكية والموقفية المستفحلة ظاهرة «محامي الشيطان»، وتتأسس على فيض من الدالالت، مما يعسر استيعاب هذا المدلول أو ذاك في حيز واحد غير رحب، لذلك ما في اقتصارنا على مقاربة المفهوم من الوجهة السياسية، حوب أو تثريب،على الرغم من أن المفهوم، في أصله، ذو مرجعية كنسية (بفتح الكاف والنون)، ترتد إلى القرن الميلادي السادس عشر (سنة 1587). تقال الجملة دأبا حين يكون أحدهم يدافع عن موقف يضاد موقف الأغلبية، أو يقدم حججا تقابل أطروحة معينة، ليس بدافع عن أي إجماع متسرع. ولربما صاحبها مقتنع بها، وإنما ليحفز النقاش، و/ أو يختبر تماسك حجاج ما، أو ليتحاشى معارضة ابتغاء مرضاة إثراء النقاش، أو وضع حجج الآخر تحت مجهر الامتحان والمساءلة ارتبط الموضوع بأن تتبنى وجهة نظر معا. ويجوز أن يكون الدفاع عن شخص، أو عن قضية إشكالية يستعصي الدفاع عنها، أو لا أحد يصدق براءتها حقا.و إذا كانت شقيقتنا الفلسفة تتكئ على الثالوث الرئيس:الأشكلة،المفهمة، المحاجة، فإن الأخطر هو الإغراق في تقديس الشخص إلى حد التأليه والتقديس، اللذين لا عالقة لهما بالعقل الناقد، فيحظى حينئذ بما يبرر به، إيهاما وتضليلا، تعاليه وإطلاقيته، وعصمته التي يغذيها، ويؤجج نيرانها «جنو ن العظمة»، ومن ثمة يتحول «محامو الشيطان» إلى سدنة لا يجيدون سوى الدعوات المحمومة إلى الانبطاح، والاستسالم.. وهكذا ، إن نجحوا، فإنهم يجردون الإنسان من حقه في الاختالف، ويحرمونه من تفعيل كفاياته وقيمه الكونية (الكرامة، الحرية، العدالة االجتماعية، المناصفة...)، لهذا وذاك لم يجانب الصواب من قال (الأرجح أنه ابن خلدون): «لو خيروني بين زوال الطغاة، أو زوال العبيد، لاخترت بلا تردد، زوال العبيد، لأن العبيد يصنعون الطواغيت، ولا يبنون الأوطان .» والأنكى أن محامي الشيطان ، لا يستطيع، أو لا يريد، تمييز «الفكرة»، و»صاحب الفكرة»، فيشده حنين الولاء إلى محاوالت تخليص المستبدين، وتعبئة آليات التبرئة المزعومة. وأختم بهذه الطرفة السياسية المتخمة بالمفجع من مآسي الأنظمة العربية: (سأل الرئيس حسن مبارك أحد إعالميه:

*من الأفضل، أنا أو جمال عبد الناصر؟،

فأجاب الإعالمي: - طبعا أنت، يا فخامة الرئيس.

*ولماذا؟

- لأنه كان يخشى الاتحاد السفياتي ، آنذاك.

*طيب، ومن الأحسن أنا، أو أنور السادات؟

- أنت، فخامة الرئيس.

*لماذا؟

- لأنه كان يخشى أمريكا..

*أيهما أفضل أنا أو عمر بن عبد العزيز؟

--أنت، يا صاحب الفخامة..

*ولماذا؟

- لانه كان يخشى االله.)

ويذكر الربيع العربي كيف أن ذلك الرئيس اتخذ ميدان التحرير هُزؤا، فلم تمر إلا أيام معدودة، حتى قُرئ البيان الخامس بخصوص زوال حكم من ليس اسما على مسمى:»مبارك»، غير المأسوف عليه..

هذه وصيتي يا صاحبي:

لا تقلب الصفحة، فقط، بل غيّر الكتاب.. واحذر أن تتنازل مرة، لأنك إن فعلت ستطبّع مع التنازل ..فتنهار مرات، حينذاك لن تجد ملاذا يقيك الحر والقر.. وإذا ما صحت كانت صيحاتك في قعر ذلك الوادي..

فإلى متى ترتضي أن تظل مختبر الخيانات، منجم الإحباطات.؟! لا تمت إلا واقفا كما الأشجار.. متدفقا نظير الأنهار، ليس لك بعد اليوم أن تخشى الاحتضار. هكذا تغدو محفوظا في النسغ، في الأناشيد، في الأغاريد.. في أراجيح الأطفال، في قمم الجبال، ووراء التلال.. سيان عندك الطلسم والبلسم، بل إنك، في سبيل حريتك، لتستسيغ العلقم. اطمئن، فأنا لن أنتظر رحيلك، لأقول عنك «كلمات ليست كالكلمات»، لا تسمعها، وإنما سأعبّئ ما أملك من دوال ومداليل عساني اوفيك ما انت قمين به من ظلال تخلد زفراتك وأطياف تحضن شهقاتك، تلهم ريشتك وأصباغك.

عبد الحفيظ إسلامي:

تحتاج هذه «الجبهة الديمقراطية» وكل أشكال الجبهات الأخرى إلى الشجاعة السياسية مدخلها أولا: القطع على الرهان أن التغيير سيتم مع المخزن، بل ضده، وثانيا: إطلاق مبادرات استراتيجية من أجل الديمقراطية الشعبية لبلادنا غير مكبلة بالتناقضات والاختلافات والتقديرات والمشاكل اليومية والظرفية لمكونات الجبهات

تقديم

ضيف هذا العدد هو الرفيق عبد الحفيظ اسلامي، عضو المكتب السياسي والمناضل الجمعوي والنقابي، في هذا الحوار معه حول المهام المطروحة على اليسار في الفترة الراهنة وبالخصوص سيرورة بناء جبهة الطبقات الشعبية والاشكالات المطروحة حولها...

| لتحقيق مهام التحرر الوطني والديمقراطية والاشتراكية، طرح النهج الديمقراطي العمالي أربع سيرورات ومنها، سيرورة بناء جبهة الطبقات الشعبية. ما موقع هذه السيرورة – حسب تصوركم-في تحقيق البرنامج الاستراتيجي للحزب.؟

| إن مهمة التحرر والديمقراطية والاشتراكية هي مهمات ضمن مشروع مجتمعي للتخلص من الاستعمار القديم والجديد، للتخلص من التبعية للمؤسسات المالية الدولية وللشركات الاحتكارية الامبريالية، للتخلص من النظام السياسي المخزني الذي يحمي هذه التبعية بالقمع وب «ديكتاتورية ديمقراطية الواجهة» المتمثلة في الحكم الفردي المطلق والمؤسسات الصورية، للتخلص من النظام الاجتماعي الطبقي القائم على الاستغلال والاضطهاد والتهميش والاقصاء الطبقي والجنسي والمجالي.

فالتحرر يعني استعادة السيادة الشعبية على ثروات البلاد وبناء اقتصاد وطني وتنمية متمحورين حول الذات لخدمة الطبقة العاملة وجماهير الكادحين، وليس لخدمة أوليغارشية وبورجوازية كومبرادورية استغلالية.

والتحرر لا يتحقق بدون ديمقراطية شعبية كبديل عن «ديمقراطية الواجهة».

والديمقراطية الشعبية لا يمكن أن يكون لها عمق استراتيجي إلا إذا كانت مرتبطة بمشروع مجتمعي اشتراكي بديل.

هذا التقديم ضروري لأن المسار الثوري للتغيير يتطلب التعرف على الواقع الطبقي للمجتمع المغربي وتحديد التناقض الأساسي والتناقضات الرئيسية والثانوية في كل مرحلة من مراحل الصراع الطبقي الفعلي، ودراسة موازين القوة الطبقية والسياسية، ومتطلبات التغيير الممكنة موضوعيا، والإمكانات الكامنة التي تحتاج إلى مجهود ذاتي وسياسي.

فمن الناحية النظرية والسياسية فإن مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية تتطلب ما يلي:

طليعية الطبقة العاملة سياسيا نظرا لموقعها في علاقات الإنتاج وهي سيرورة ضروري استحضارها كمهمة عند الحديث عن الجبهات كذلك. لأن كل تقدم في بناء وتقوية وتجذير الحزب البروليتاري الجماهيري هو تقدم في تحصين استراتيجية التغيير وحمايتها من الانحرافات الممكنة.

وكل تقدم في بناء جبهة الطبقات الشعبية هو تعبير عن القدرة على تجميع قوى الطبقات الشعبية المختلفة (الطبقة العاملة - جماهير الفلاحين الكادحين والعمال الزراعيين - عموم كادحي الشعب - الطبقات الوسطى في المجتمع - شرائح من البورجوازية الغير مهيمنة التي لها مصلحة في التغيير) وتجميع تعبيراتها السياسية حول برنامج حد أدنى للتغيير الديمقراطي الشعبي القابل للتطور المستمر.

وهذه التعبيرات السياسية رغم كونها فسيفساء إيديولوجية متفاوتة التباين إلا أن الجامع بينها هو مناهضتها للاستبداد المخزني ورغبتها في الديمقراطية ولو في شكلها الانتخابي وفي دولة المؤسسات، ورغبتها في تحقيق السيادة الوطنية الاقتصادية والسياسية ورفضها للتبعية وللصهينة والتطبيع، وميولها إلى عدالة اجتماعية في عموميتها.

إن نواة هذه الجبهة تتمثل في رأسين هما «الجبهة الميدانية» و«الجبهة الديمقراطية».

«الجبهة الميدانية» تضم فسيفساء من التنظيمات والأحزاب والحركات المناهضة للمخزن (حزب النهج الديمقراطي العمالي – تحالف اليسار – الماركسيين بمختلف مجموعاتهم القطاعية أو السياسية – التيارات والتنظيمات الهوياتية الإسلامية والأمازيغية المناهضة للمخزن وللتطبيع والصهينة – الحركة الحقوقية الديمقراطية والتقدمية– الحركة النقابية المناضلة – التنظيمات الشبيبية والنسائية الديمقراطية والتقدمية – فصائل الحركة الطلابية...) وأغلب مكوناتها هي التي أسست «الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع» في فبراير 2021 ، وهي تجربة ناجحة لحد الآن رغم الصعوبات التي تعترضها.

أما «الجبهة الديمقراطية» فهي تضم القوى والأحزاب السياسية اليسارية الديمقراطية، وعموم الحركة التقدمية والديمقراطية.

إن بناء هذه الجبهة ليس خطاطة ذهنية، إنها تبنى في معمعان الصراع الطبقي وفي جدلية الحوار السياسي والهجوم الوحدوي، وتجسير الثقة بين هذه المكونات على أرضية مهمة التغيير الديمقراطي لصالح الطبقات الشعبية.

لقد سمح الحراك الشعبي ل20 فبراير 2011 بإبداع مفهوم «الجبهة الميدانية» ، كوعاء سياسي لوحدة الميدان والشارع في مواجهة ديكتاتورية «ديمقراطية الواجهة».

كما أن مكونات اليسار الديمقراطي استطاعت الحفاظ على درجة من الوحدة والتنسيق عموما، اتخذت أبعادا مهمة مع ميثاق «تجمع اليسار» سنة 2005، وهو الشكل المتقدم «للجبهة الديمقراطية»، وأشكال معينة للتنسيق في القطاعات الجماهيرية، وكانت «الجبهة الاجتماعية» التي تأسست في دجنبر 2019 أحد أهم إبداعاتها لكن هذه التجارب تعثرت لأسباب ذاتية بالأساس.

وتحتاج هذه «الجبهة الديمقراطية» وكل أشكال الجبهات الأخرى إلى الشجاعة السياسية مدخلها أولا: القطع على الرهان أن التغيير سيتم مع المخزن، بل ضده، وثانيا: إطلاق مبادرات استراتيجية من أجل الديمقراطية الشعبية لبلادنا غير مكبلة بالتناقضات والاختلافات والتقديرات والمشاكل اليومية والظرفية لمكونات الجبهات.

أكيد أن النزوعات اليمينية تخترق كل أطياف اليسار التقدمي ،وأكيد أن العلاقة مع المكونات الهوياتية السياسية الدينية والإثنية ليست بلا مشاكل ،لكن هذا لا يجب أن يكون مبررا يكبل ويعوق سرعة بلورة شجاعة سياسية حول شعار «الديمقراطية الحقيقية الآن» ومداخلها الصحيحة لن تكون ب»الانتخابات» المتحكم في خرائطها ، بل عبر تحقيق تعاقد على أن باب فتح كل الأبواب هو تغيير الدستور شكلا ومضمونا عبر آليات ديمقراطية شعبية حقيقية لإنهاء الحكم المخزني ولإقامة الديمقراطية الحقة وتحقيق المكاسب الاجتماعية التي ينشدها الشعب المغربي وأغلب طبقاته.

| عمل النهج الديمقراطي على قيادة او المساهمة في تكوين جبهات ميدانية شعبية تهم قضايا معينة مثل الجبهة المغربية لدعم فلسطين والجبهة الاجتماعية ...، كيف تقيمون مسارات هذه الجبهات منذ إنشائها؟

| إن حزب النهج الديمقراطي العمالي يؤمن بالنضال الوحدوي طريقا للتغيير، ويؤمن بأن كل معارك الطبقة العاملة والكادحين يجب دعمها ومساندتها بغض النظر عما يخترقها من تناقضات وصراعات بين فصائل ومكونات الشعب السياسية.

إن «الجبهة الميدانية» هي صيغة سياسية تكتيكية أبدعها حزب النهج الديمقراطي العمالي ومنهجه الماركسي اللينيني للحديث عن الالتقاء في الساحة النضالية بين قوى وتيارات مختلفة أو متناقضة المرجعية والمشروع ، لكن لها هدف مشترك أو أهداف سياسية مشتركة ، ف»الجبهة الميدانية» هي من إيحاء تجربة «حركة 20 فبراير» بالخصوص حيث وجد الماركسيون اللينينيون والتقدميون عامة أنفسهم في معمعان الحاجة إلى الخروج الموحد إلى الساحة النضالية للشعب المغربي ضد الاستبداد والفساد بجانب قوى هوياتية إسلامية وغيرها تصارعت مع القوى التقدمية في الماضي ، وفي موضوعات عديدة ومواقع مختلفة ، وبينها أحيانا «دماء» بفعل صراع المواقع هذا خصوصا في الحركة الطلابية.

إن نحت مفهوم «الجبهة الميدانية» لم يكن سهلا، فكيف يمكن الخروج إلى ساحة



النضال المشتركة بدون الاصطدام والتناحر بين مكونات الشعب وتجنب نقل جراحاته وتناقضاته واختلافاته إلى هذه الساحات، تجنبا لإعطاء الظهر للحراك الجماهيري بمبرر وجود هذه التناقضات وبدل التركيز على العدو الطبقي الرئيسي للشعب. إنها سيرورة جدلية معقدة لخوض الصراع الطبقي محفوفة بالأشواك والصعوبات، لكنها ضرورية، وها هي تجربة «حركة 20 فبراير» 2011 وتجربة «الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع» و»الحراك التعليمي» ل 2023 ومختلف الحراكات الشعبية المحلية والنضالات الاجتماعية والقطاعية حيث يلتقي الجميع حول مطالب جماعية مشتركة تؤكد جدوى هذا النوع من الجبهات.

هل لا يزال مفهوم «الجبهة الميدانية» صالحا الآن للتحكم في التناقضات وسط الشعب وقيادتها نحو التغيير؟ في اعتقادي نعم وأضيف أنه قد آن الأوان لتطوير المفهوم والرقي به إلى درجات أعلى خصوصا مع عموم الفكر الديمقراطي ومع الرغبة في تغيير النظام السائد والاحتكام إلى آليات الديمقراطية الشعبية في بناء البديل السياسي. كما أن الصراع الوحدوي على أرضية طبقية (الصراع الاجتماعي) يشكل امتحانا حقيقيا لهذه الجبهة، هذه القناعة ليست من العقل الخالص بل هي من الهم الجماعي لقوى التغيير، وهي إشكالية تعني كل مكون على حدة والمكونات مجتمعة للعمل عليها. خطنا واضح في حزب النهج الديمقراطي العمالي نحن مع وحدة شعبية من أجل الديمقراطية بدون تأخير مستوحاة من الأوجه الناجحة لتجارب «الجبهة الميدانية» و»الجبهة الديمقراطية».

إن «الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع» هي جبهة مرتبطة

التتمة في ص 16

تابع ص 15

بامتحان وإحـمـاءات لـقـوى التغيير الفعلية في مدى قدرتها على:

أولا: الـعـمـل الـوحـدوي رغـم كل صعوباته.

وثانيا: القدرة على تطوير رؤيتها لـلأمـور بما يربط بـين مهمة التغيير الديمقراطي وبين القضاء على التبعية وبناء تنمية متمحورة حول الذات. وهذه الثانية تحتاج إلى النقاش العمومي الشامل والمنظم حول قضايا التغيير .

إن الظرفية السياسية الحالية وإمعان النظام المخزني في التبعية والتطبيع والـصـهـيـنـة وتـكـريـس ديـكـتـاتـوريـة «ديمقراطية الواجهة» جلية بعد انتخابات شتنبر 2026 تتطلب شجاعة سياسية ومبادرات ترقى إلى الجواب الـواضـح عـلـى مـا يـحـتـاجـه الـوضـع السياسي للتغيير في بـلادنـا، وعدم هـدر الزمن السياسي، لأن كل تأخير في المبادرة من شأنه أن يضعف الهمم ويثبط العزائم ويكرس واقـع العمل الانفرادي الـذي يستهلك الطاقة بدون جدوى استراتيجية ويساهم في ضياع الفرص التاريخية.

يشكل بناء الجبهة الديمقراطية الأداة الأساسية لإسقاط النظام المخزني وبناء النظام الديمقراطي الوطني الشعبي، ما أسباب تعثر بناء هذه الجبهة؟ وما آليات تجاوز هذا التعثر.

إن الجبهات التي يدافع عليها الحزب جبهات مترابطة جدليا تخدم الواحدة الأخرى، فإذا كانت «الجبهة الميدانية « تخدم هدف مشاركة كل طبقات وفصائل الشعب في مهمة التغيير وخلق موازين قـوة أكـبـر وتـشـجـع الـجـمـاهـيـر على الانخراط في الصراع.

فإن الجبهة الديمقراطية تضمن في مكوناتها نظريا على الأقل حد أعلى من الرؤية للمشروع الديمقراطي، وهي التي بإمكانها متى توفرت بعض الشروط أن تلعب دورا موجها وجاذبا للجبهة الميدانية نحو المشروع الديمقراطي الشعبي. لكن للأسف الميولات اليمينية أو حتى اليسارية الغير الشجاعة من منطلق الإصلاح أو الجذرية غير قادرة لحد الآن على الـذهـاب مـبـاشـرة إلى الجواب المباشر والعملي على سؤال ما العمل؟ وكيف نتقدم؟ من أجل التغيير الديمقراطي الشعبي الآن ...

إن السياسة تحتاج أحيانا إلى قدر من الشجاعة الضرورية، فمن يريد النضال بلا تكلفة فهو غير قادر على خوض غمار التغيير الديمقراطي الشعبي.

إن مـكـونـات الـيـسـار الاصـلاحـي والـجـذري والـثـوري تـعـرف مخاضا سياسيا وتنظيميا غير مستقر على حال، وتخترقها الميولات اليمينية والأناركية والانقسامية والتكتلات الضارة، وتتأثر بكسل ونخبوية مثقفي البورجوازية الصغيرة المتعدد الأوجه. لكن في المقابل فهي كذلك خزان مهم للطاقات الكامنة.

إن الوعي بأهمية النضال الوحدوي الميداني والسياسي وأهمية موازين الـقـوة مـن شأنهما تحقيق الإزاحـة نحو الرقي بالعمل الوحدوي وتجاوز المثبطات التي تعوقه. ولا بد هنا من استراتيجية «الهجوم الوحدوي» والمبادرات المستمرة ل إيقاظ العزائم خصوصا في هذا الظرف من استيقاظ الشعوب وشبيباته من حولنا .

11-11-2026

هولندا:

أمستردام تنتفض لدعم غزة وحقوق الشعب الفلسطيني وتتحوّل إلى اللون الأحمر...



أكثر من 200 ألف شخص، على الأقل شاركوا يومه الأحد 8 نونبر 2026 في مظاهرة «الخط الأحمر» في العاصمة الهولندية أمستردام، احتجاجاً على السياسة الهولندية تجاه إسرائيل والمطالبة بممارسة ضغوط على كيان الاحتلال لإيقاف آلة القتل وحرب الإبادة المستمرة بحق المدنيين العزل في قطاع غزة.

انطلقت المسيرة من ساحة المتاحف، ومرّت حول حديقة فوندل، ثم عادت إلى نقطة الانـطـلاق، في مشهد غلب عليه اللون الأحمر، والأعلام الحمرًاء، والأعلام الفلسطينية.

ورفـع الـمـتـظـاهـرون لافـتـات تحمل شعارات من بينها:

– فلسطين حرة

– لا دعم هولندي للفصل العنصري

– الصهيونية عنصرية

ويطالب المشاركون الحكومة باتخاذ إجراءات أكثر صرامة، وممارسة أقصى درجات الضغط السياسي والاقتصادي والدبلوماسي من أجل إنهاء الاحتلال الاستيطاني لفلسطين نهائيا.

وقالت إحدى المشاركات: «ما زلت أرى أننا لا نسير على الطريق الصحيح في هولندا. هذه هي المرة الثالثة التي أشارك فيها في المسيرة. ربما لن يُحدث ذلك فرقاً كبيراً، لكنه الشيء الوحيد الذي يمكننا فعله».

وهـذه هي المـرة الرابعة التي تُنظّم فيها مظاهرة «الخط الأحمر»، بمشاركة 13 منظمة، مـن بينها منظمة العفو الدولية، وأوكسفام نوفيب، ومنظمة إنقاذ الطفولة.

واعتلت المنصة في ساحة المتاحف شخصيات عدة، من بينها وزيرة الدولة السابقة ليليان بلومن، والصحفية أمل هيلس من غـزة، والناشط الفلسطيني عمر البرغوثي...

أما اللافت في هذه النسخة، فهو غياب رئيس الوزراء روب ييتن، الذي شارك في مظاهرة العام الماضي، ووصف آنذاك ما يحدث في غزة بأنه إبادة جماعية.

أما اليوم، وبعد تولّيه رئاسة الحكومة، فقد برّر غيابه بأنه يشغل «دوراً مختلفاً»، ولم يعد يستخدم هذا المصطلح.

والـسـؤال الـذي طرحـه مـئـات آلاف المتظاهرين اليوم في شوارع أمستردام: إذا لم يكن هذا هو الخط الأحمر... فما هو الخط الأحمر؟....

الإعلام المركزي : أمستردام 8 نونبر 2026

حدث الأسبوع

انتفاضة ايت عبدي، أوالحد الأدنى من الكرامة الانسانية ..!

عزيز عقاوي

آيت عبدي بين قهر الجغرافية ، وتعسف والتاريخ :

تتواجد قبائل آيت عبدي في مناطق جبلية ومعروفة بهضبتها الشهيرة (هضبة آيت عبدي أو هضبة كوسر)، ويتوزع مجالها الترابي إداريا بين اربعة أقاليم ، منتمية الى جهتين: جهة بني ملال خنيفرة ، وجهة درعة تافيلالت .

ويضم إقليم أزيلال الجزء الأكبر من ساكنة ودواوير آيت عبدي خاصة في محيط جماعة زاوية أحنصال ، وجبل موسكر وهضبة كوسر.

• إقليم بني ملال: يضم امتدادات تاريخية وترابية مهمة لفرع آيت عبدي.

• إقليمي ميدلت وتنغير يضم أجزاءً حدودية صغيرة متداخلة مع القبيلة مثل منطقة آيت الغازي ومحيط دائرة إملشيل.

قبائل آيت عبدي معروفة بشراستها في مقاومة التوغل الاستعماري الفرنسي في الأطلس ما بين سنتي 1915 و1933، وخاضت معارك ضارية في جبال التطلس الكبير الشرقي ، بقيادة رموز المقاومة في زاوية أحنصال.

تعيش قبائل أيت عبدي تحت وطأة التهميش، والحرمان والاقصاء ، والعزلة من أبسط شروط العيش الكريم ،وفي حدوده الدنيا : طرق ، مستوصفات ، مدارس ، ماء صالح للشرب في منطقة التساقط الثلجية، شبكة التواصل réseau de communication . وقد سبق لهذه القبائل كم القبائل المجاورة(ايت بوكماز نمودجا) ان انتفضت ضد واقع التهميش والحكرة ، بل وصلت الى درجات متقدمة من الوعي السياسي بمقاطعتها للانتخابات المخزن واعيانه لولايتين متتاليتين .

ايت عبدي ، والقمع المخزني .

وكأن القمع الاقتصادي ،والاجتماعي، والتاربخي ، والجغرافي... لم يكن كافيا ، جند المخزن قواته، وعساكره مرة أخرى ليمارس قمعه السياسي على قبائل أيت عبدي، وحرمانها عبر لغة الماتراك والبوكليي (matraque et bouclier) حتى من حقها في الاحتجاج السلمي، والصراخ من أجل لقمة عيش كريمة .

لقد تحركات قوى القمع لتعترض طريق جماهير الفلاحين الكادحين، من الوصول إلى ازيلال حتى لا تزعج راحة عامل الإقليم ، ورؤساء مصالحه ، وكان شعار التدخل mot d ordre ، اوقفوا «الرعاع» لا تتركوهم « يدنسون مدننا الهادئة « .

لكن هيهات ، ارادة الجماهير لا تقهر، والقهر لن يدوم ، وجماهير الفلاحين، والكادحين ، وعموم المقهورين فهموا اللعبة ، واخـذوا مصيرهم بايديهم، وحتما سينتصرون كما انتصرت الشعوب على الطغاة، وصاصي دماء المنتجين الأحرار للثروات .

ان القوى التقدمية، والديمقراطية، المؤمنة بقدرة الجماهير على التغيير، مطالبة اليـوم ، بتحمل مسؤوليتها التاريخية في مؤازرة وتأطير هذه الحركات الاحتجاجية ، وعدم تركها تواجه مصيرها في مواجهة الالة القمعية المخزنية، وخدامها من الاعيان، وعموم المستفيدين من الريع في كل تجلياته ، الاقتصادية ، والثقافية والسياسية.